



٩٦/٦٦٦٢

مجلة الدراسات العربية

دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية دار العلوم - جامعة المنيا

المشرف العام

أ.د/ نعمة علي مرسي

عميد الكلية

رئيس التحرير

أ.د/ محمد عبد الرحمن الريحاني

وكيل الكلية للدراسات العليا

نائب رئيس التحرير

أ.د/ عصام خلف كامل

وكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب

مدير التحرير

د. السيد محمد سيد

سكرتارية تنفيذية

م/جمال عبد السلام

أ/ وائل نبيل أنس

العدد الثاني والعشرون - يونيو ٢٠١٠م (المجلد الخامس)

المحتوى

رقم الصفحة	الموضوع	م
٢٢٠٩	أداة التعريف في العربية والعبرية دراسة مقارنة دكتور/ السيد إسماعيل السروي	١
٢٢٣٥	الألفاظ العربية وتطورها الدلالي في ضوء رقي الدلالة وانحطاطها أ/ عزيزة عطية الله الشنبري	٢
٢٢٧١	جدل الأنا والآخر وجماليات التحليل الثقافي قراءة في ديوان (يوميات امرأة لا مبالية) لنزار قباني دكتورة/ زينب فرغلي حافظ	٣
٢٣٣٣	جريان القياس في الحدود والكفارات وأثره في الفقه الإسلامي (دراسة أصولية فقهية مقارنة) دكتور/ عبد الرحمن حمود شجاع دكتور/ خالد شجاع العتيبي	٤
٢٣٧٧	الدولة الحمدانية وعلاقتها بجيرانها الباحث/ علاء محمد عبد الغني	٥
٢٤١٩	زكاة ما لا نص فيه من الحيوان دراسة فقهية تاصيلية دكتور/ يوسف حسن الشرام	٦

	<p>في بورصة الأوراق المالية دراسة فقهية مقارنة دكتور/ جمال محمد يوسف</p>	
٢٦٠٧	<p>ملاحق المنهج النقدي عند الشيخ ابن عثيمين في أصول الفقه دكتور/ عبد العزيز بن عبد الله بن علي النملة</p>	٨
٢٦٣٣	<p>موقف ابن هشام من ثعلب في (مغني اللبيب) أ/ زهره بنت أحمد بن علي تقي</p>	٩
٢٦٥٣	<p>نماذج من المستجبات في النكاح دكتور/ سلمو بنت محمد بن سالم هاوساوي</p>	١٠
٢٦٧٣	<p>قضية نشأة النحو العربي في آثار الدارسين عرض وتقد دكتور/ محمد سعيد سالم ربيع الغامدي</p>	١١
٢٧٣٩	<p>الفكر النحوي للأستريادي ت ٦٨٦ هـ في كتابه "شرح الكافية" دكتور/ عاطف فكار</p>	١٢
٢٧٦٧	<p>الضوابط الشرعية لعمل المصارف الإسلامية دكتور/ عبد العزيز بن سعود بن ضويحي الضويحي</p>	١٣
٢٨٠١	<p>الأدوات العاملة المختلف في بساطتها وتركيبها (دراسة نحوية) دكتور/ حسن بن حسين بن شماس المالكي</p>	١٤
٢٨٥٧	<p>الدلالات المعرفية للمصطلح الفلسفي عند رسائل إخوان الصفا دكتور/ السيد محمد سيد عبد الوهاب</p>	١٥

الأدوات العاملة المختلف في بساطتها وتركيبها

(دراسة نحوية)

دكتور/ حسن بن حسين بن شماس المالكي

الأستاذ المساعد بجامعة الطائف – كلية الآداب

قسم اللغة العربية



الأدوات العاملة المختلف في بساطتها وتركيبها

(دراسة نحوية)

دكتور/ حسن بن حسين بن شماس المالكي

الأستاذ المساعد بجامعة الطائف – كلية الآداب

قسم اللغة العربية

المقدمة:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وعلى آله
وأصحابه ومن بهد يهم اهتدى ولأثرهم اقتفى.

أما بعد:

فقد لفت نظري من خلال الاطلاع على كتب النحو ما يدور فيها من
خلاف بين النحويين حول تركيب بعض الأدوات وبساطتها، ورأيت أن الأدوات
العاملة قد استأثرت بنصيب كبير من ذلك الخلاف الذي جاء مبعوثاً في طيات
كتب النحو المختلفة؛ فأردت أن أجمع ذلك في بحث مستقل أعرض فيه الآراء
المتباينة حول البساطة والتركيب وأناقشها وأبين القولَ الراجح منها، وقد
اقتصرت على الأدوات التي اتفق النحويون على أنها عاملة أما ما ورد
الخلاف فيه هل هو عاملٌ أو غير عامل؟ فقد أعرضتُ عنه صفحاً، وسميتُ
البحث (الأدوات العاملة المختلف في بساطتها وتركيبها، دراسة نحوية) وقد
اقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد، وفصلين، يسبق ذلك المقدمة
والدراسات السابقة، وتتلوه الخاتمة .

فأما التمهيد فقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الأداة لغة واصطلاحاً .
- المبحث الثاني: أنواع الأدوات من حيث العمل وعدمه .
- المبحث الثالث: معنى المركب والبسيط لغة واصطلاحاً .

وأما الفصل الأول فقد جعلته للأدوات المختلف في بساطتها وتركيبها
العاملة في الأسماء فجاء في ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الخلاف في بساطة (لكن) وتركيبها
- المبحث الثاني: الخلاف في بساطة (لعل) وتركيبها
- المبحث الثالث: الخلاف في بساطة (كأن) وتركيبها

وأما الفصل الثاني: فجعلته للأدوات المختلف في بساطتها وتركيبها العاملة
في الفعل وجاء على قسمين:

قسم للأدوات الناصبة، وفيه مبحثان:

- الأول: الخلاف في بساطة (لن) وتركيبها
- الثاني: الخلاف في بساطة (إن) وتركيبها
- والقسم الثاني: للأدوات الجازمة وفيه خمسة مباحث:

- الأول: الخلاف في بساطة (لم) وتركيبها
- الثاني: الخلاف في بساطة (لا) وتركيبها
- الثالث: الخلاف في بساطة (لما) وتركيبها
- الرابع: الخلاف في بساطة (مهما) وتركيبها
- الخامس: الخلاف في بساطة (إنما) وتركيبها

أما الخاتمة فقد أجملت فيها أهم النتائج التي وصل إليها البحث، وقد
سلكت في ترتيب المباحث ترتيب ابن مالك في ألفيته؛ لشهرته، فإله أسأل أن
أكون قد وفقت في تقديم ما قد يجد فيه المتخصصون الفائدة، وصلى الله وسلم
على نبينا محمد

الباحث

الدراسات السابقة:

حظيت الأدوات النحوية بدراسات متعددة قديماً وحديثاً منها ما كان شاملاً يدرس الأدوات على اختلاف أنواعها ومسائلها، ومنها ما كان مختصاً بدراسة أداة واحدة يتناول جميع مباحثها ومن ذلك على سبيل المثال كتاب اللامات لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٣٧ هـ، وفي العصر الحديث تعددت الدراسات في هذا الجانب منها الدراسة التي قام بها الدكتور رياض الخوام لـ (مهما) وسماها: (مهما في درس النحوي) والدراسة التي قام بها الدكتور إبراهيم البُعيمي لـ (لن) وسماها: (قضايا (لن) في النحو العربي) .

وفي الجانب الآخر هناك دراسات غير مختصة بأداة بعينها قد اتخذت مسميات مختلفة منها: كتاب حروف المعاني للزجاجي، و معاني الحروف لأبي الحسن الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ وكتاب الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي المتوفى سنة ٤١٥ هـ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني تأليف أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢ هـ وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي المتوفى سنة ٧٤١ هـ وهو مختص بدراسة الأدوات، والجنى الداني في حروف المعاني لأبي الحسن المرادي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، ولعل من أهم ما وصلنا من كتب المتقدمين لدراسة الأدوات (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ الذي أفرد جزءاً من كتابه لدراسة الأدوات سماه المفردات، وفي عصرنا الحاضر ظهرت أيضاً دراسات غير مختصة بأداة واحدة، ومن ذلك: دراسات في الأدوات النحوية تأليف الدكتور مصطفى النّماس، والأدوات النحوية في كتب التفسير تأليف الدكتور محمد أحمد الصغير، ومعجم الأدوات النحوية تأليف محمد التتوخي وحروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها للدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد والأخطاء الشائعة

في استعمالات حروف الجرّ تأليف الدكتور محمود عمّار ولا تزال الدراسات
في هذه الجانب متتابعة لم تتوقف، ولعلّ هذه الدراسة التي أقوم بها للأدوات
العامة المختلف في بساطتها وتركيبها لينة تضاف إلى تلك الدراسات - والله
تعالى أعلم - .

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

* المبحث الأول: تعريف الأداة لغة واصطلاحًا:

جاء في الصحاح: ((الأداة: الآلة، والجمع أدوات))^(١)، وفي لسان العرب: ((ألفُ الأداة واو لأنَّ جمعها أدوات وكلُّ ذي حرفة أداة، وهي آتة التي تقيم حرفته، وأداة الحرب سلاحها))^(٢)، وفي المعجم الوسيط: ((الأداة: الآلة الصغيرة، وفي اصطلاح النحويين اللفظة تستعمل للربط بين الكلام، أو للدلالة على معنى في غيرها كالتعريف في الاسم، أو الاستقبال في الفعل))^(٣).

وربما كان من الصعوبة بمكان وضع تعريف اصطلاحى جامع مانع للأداة ذلك أن علومًا كثيرة قد تغاورت هذا الجانب من أقسام الكلام، ولم تفصح الدراسات فيها عن مفهوم يجلو طبيعتها ويرسم حدودها^(٤).

وإذا كان لابد من وضع تعريف للأدوات فيمكن أن يقال: ((إنها مجموعة معينة من الكلمات التي تمتاز بكثرة ورودها وأهميتها الخاصة في التراكيب العربية .

أو نقول: هي روابط تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض وتدلّ على مختلف العلاقات الداخلية بينها فإذا قلنا مثلاً: ذهب محمد وعلي من المنزل إلى الجامعة فنأتسي بالواو العاطفة بين محمد وعلي للدلالة على عطف عنصر من عناصر الجملة على آخر، وبمن للدلالة على الابتداء، وبإلى للدلالة على الانتهاء... ولذا تمثل هذه الروابط أو هذه الأدوات مرحلة الارتقاء اللغوي وإلى هذا يعزو العلماء عدم ظهور هذه الروابط في لغة الطفل في المراحل الأولى حيث تبدو عارية عن الحروف والروابط، ولا تظهر إلا في مرحلة متأخرة جدًا))^(٥).

*المبحث الثاني:أنواع الأدوات من حيث العمل وعدمه .

اختُلف في تقسيم الأدوات من حيث العمل وعدمه، فذهب المرادي إلى أنها على قسمين: عامل، وغير عامل .

فالعامل: هو ما أثر فيما دخل عليه رفعًا، أو نصبًا، أو جرًا، أو جزمًا .

وغير العامل: بخلافه، ويسمى المهمل (٦) .

وذهب صاحب كتاب رصف المباني إلى أنها على ثلاثة أقسام (٧):

قسم عامل لاغير، وقسم غير عامل لاغير، وقسم جائز أن يكون عاملاً وغير عامل، فمثال العامل لاغير حرف الباء، ومثال غير العامل لاغير بلى، ومثال الذي يجوز أن يكون عاملاً وغير عامل (ما) .

وهناك رأي ثالث يرى أنها تنقسم إلى ستة أقسام (٨) . والذي أراه مناسباً لما نحن بصدده التقسيم الأول ؛ لأن مقصودنا بالأدوات العاملة مايعمل فيما بعده في وجهه من وجوه استعمالاته فـ(إذن) مثلاً لاتعمل في بعض وجوه استعمالاتها كما إذا دخلت على الجملة الاسمية من نحو قولك: إذن أنا أكرمك وتعمل إذا دخلت على الفعل المضارع المراد به الاستقبال كما في قول الشاعر (٩):

ازجر حمارك لايرتغ بروضتنا إذن يردّ وقيد الغير مكروب (١٠)

فهي على هذا داخلة في الأدوات العاملة المختلف في بساطتها وتركيبها.

* المبحث الثالث: معنى المركب والبسيط، لغة واصطلاحاً.

يُقال: ((ركبه تركيباً وضع بعضه على بعض فتركب وتراكب)) (١١)

((والشيء وُضع بعضه على بعض، وضمّه إلى غيره فصار شيئاً واحداً في

المنظر يقال: ركّب الفصّ في الخاتم، وركّب السنان في الرمح، وركّب الكلمة

أو الجملة)) (١٢) .

((والتركيب في علم الفلسفة: تأليف الشيء من مكوناته البسيطة)) (١٣)
وفي اصطلاح النحويين: ((ضمّ كلمة فأكثر إلى كلمة أخرى كـ(بعلبك)،
و(غلام زيد)، فضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى تركيب والمجموع مركّب
سواءً أكان بينهما نسبة أم لا)) (١٤).

وليس هذا مقصودنا، كما ليس مقصودنا مايشير إليه صاحب رصف
المباني من تركيب في الأدوات، حيث يطلق على كلّ أداة تكونت من حرفين
فأكثر مصطلح التركيب سواء أكانت مركبة أم غير مركبة عنده (١٥) وإنما
مقصودنا أدوات مكونة من أكثر من حرف وقع فيها الخلاف هل هي بسيطة
أو مركبة.

والمركب يقابله البسيط (١٦) وقد يُعبّر عنه بالمفرد (١٧)، وقد آثرتُ
مصطلح البساطة على مصطلح الأفراد؛ لأنه تعبير أكثر النحويين، ولأنّ
مصطلح الأفراد يطلق على مايقابل المثني والجمع، وعلى مايقابل الجملة
وشبهها، وعلى مايقابل المضاف والشبيه بالمضاف، إضافة إلى مايقابل
المركب (١٨).

الفصل الأول

الأدوات العاملة في الأسماء المختلف في بساطتها وتركيبها

وفيه ثلاثة مباحث:

* المبحث الأول: الخلاف في بساطة (لكن) وتركيبها .

اختلف النحويون في ذلك فجاء خلافهم على قولين:

أحدهما: أنها بسيطة، وأنها منتظمة من خمسة أحرف وهي أقصى ما جاء عليه الحرف فهي حرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء ولا في الأفعال وهذا مذهب البصريين (١٩) .

القول الآخر: أنها مركبة، وهو مذهب الكوفيين قال الفراء: ((وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها لأن أصلها: إن عبد الله قائم، فزيدت على (إن) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً)) (٢٠) فواضح أنها عند الفراء مركبة من ثلاثة أحرف هي: (لا) و(الكاف) و(إن) وهذا يتفق مع ما ذكره بعض النحويين كالأنباري والعكبري والرضي وعلاء الدين الإربلي منسوباً إلى الكوفيين (٢١)، وصحح هذا القول السهيلي فقال: ((وأما (لكن) فأصح القولين فيها أنها مركبة من (لا) و(إن) و(الكاف)، والكاف التي هي للخطاب في قول الكوفيين ما أراها إلا كاف التشبيه ؛ لأن المعنى يدل عليها إذا قلت: ذهب زيد لكن عمراً مقيماً، تريد: لا كفعل عمرو، فـ(لا) لتوكيد النفي عن الأول، و(إن) لإيجاب الفعل الثاني، وهو المنفي عن الأول ؛ لأنك نكرت الذهاب الذي هو ضده فدل على انتفائه، فلاتقع (لكن) إلا بين كلامين متنافيين ؛ فلذلك تركبت من (لا) و(الكاف) و(إن) إلا أنهم لما حذفوا الهمزة المكسورة، كسروا الكاف إشعاراً بها)) (٢٢) .

ونقل أبو حيان عن (البسيط) أنها مركبة من (لا) و(كان) والكاف للتشبيه و(أن) على أصلها ؛ ولذلك وقعت بين كلامين لما فيه من نفي لشيء وإثبات

لغيره، ونسبه للسهيلي (٢٣)، والمنقول عن السهيلي فيما سبق مخالف لما ذكره أبو حيان هنا إلا في قوله: إن اللام للتشبيه وما عدا ذلك فقد صرح بأنها مركبة من (لا) و(الكاف) و(إن) المكسورة لا المفتوحة كما ذكر أبو حيان .
 وذكر البطلانيوسي وأبو حيان والسيوطي أن الفراء يرى أنها مركبة من (لكن) الخفيفة النون و(أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون، وأن الأصل (لكن) أن فطرحت الهمزة من (أن) وسقطت نون (لكن) حيث استقبلت ساكناً كما قال الشاعر: (٢٤)

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

فحذف نون (لكن) لالتقائها ساكنة مع السين في (اسقني) (٢٥) .

وهذا الذي ذكره يخالف ما سبق ذكره عن الفراء .

والذي يظهر لي — والله أعلم — أن مصدر هذه الأقوال كلها التي قبلت

في التركيب هو ما ذكره الفراء، وإنما حصل الخلاف في فهم كلامه .

وبعد فقد استدل القائلون بالتركيب بأدلة منها:

١ — أنه قد دخل في خبر لكن اللام كما في قول الشاعر (٢٦):

ولكنني من حبها لكميد

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها (إن) (٢٧)، ويدل على ذلك أنه يجوز

العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع (إن) فدل على أن

الأصل فيها (إن) زيدت عليها (لا) و(الكاف) (٢٨) .

وردد هذا الدليل من وجهين:

أحدهما: أن البيت المستشهد به شاذ لا يؤخذ به لقلته وشدوده ؛ ولهذا

لا يكاد يُعرف له نظير في كلام العرب ولا أشعارهم، بل لا يُعرف أول هذا

البيت ولا قائله (٢٩) .

الوجه الآخر: أنه لا يُسَلَّمُ بالقول بجواز العطف على موضع (لكنّ) ؛ لأنّ أصلها (إنّ)، وإنّما جاز ذلك — عند القائلين به — لأنّ (لكنّ) لا تغيّر معنى الابتداء ؛ لأنّ معناها الاستدراك، والاستدراك لا يُزيل معنى الابتداء والاستئناف فجاز أن يُعطف على موضعها كما جاز أن يُعطف على موضع (إنّ) التي إنّما جاز ذلك فيها دون سائر أخواتها ؛ لأنها لم تُغيّر معنى الابتداء بخلاف (كأنّ) و(ليت) و(لعلّ) ؛ لأنّ (كأنّ) أدخلت في الكلام معنى التشبيه، و(ليت) أدخلت معنى التمني، و(لعلّ) أدخلت معنى الترجي ؛ فتغيّر معنى الابتداء فلم يجز العطف على موضع الابتداء لزواله، على أنّ من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع (لكنّ) فلا يجوز العطف على موضعها (٣٠).

٢ — الدليل الثاني للقائلين بالتركيب أنّهم قالوا: إنّ أصلها (إنّ) زيدت عليها اللام والكاف، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر (٣١):
 لهنك من عسية لوسيمة
 على هنوات كاذب من يقولها
 وُصِلت (إنّ) هنا بلام وهاء كما وُصِلت ثمّ بلام وكاف، والحرف قد يُوصل من أوله وآخره فمما وُصل من أوله (هذا) و(هذاك)، وكذلك قول العرب: كم مالك؟ فإنّما هي (ما) وُصِلت من أولها بكاف ثمّ إنّ الكلام كثر بـ(كم) حتى حُذفت الألف من آخرها فسكنت ميمها، كما قالوا: لم قلت ذاك؟، ولما قلت ذاك؟ قال الشاعر (٣٢):

يا أبا الأسود لم أسلمتني
 لهموم طارقاتٍ وذكر

وقال بعض العرب في كلامه، وقيل له: مذ كم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذت في حديثك، فردّه الكاف في (مذ) يدلّ على أنّ الكاف في (كم) زائدة وأنهم يقولون: كيف أصبحت، فيقول كالخير، وكخير، وقيل لبعضهم كيف تصنعون الإقط فقال: كهين .

ومما وُصل من آخره قوله تعالى ﴿ قُلْ رَبِّ إِنَّمَا تُرِيدُ مَا يُوْعَدُونَكَ ﴾ (٣٣)
وقولك: لتذهبن، ولتجلسن، وصل من آخره بنون مشددة وبـ(ما) حيث وُصلت
(إن) بـ(ما) (٣٤) .

ورُدَّ هذا الدليل من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يُسَلَّم بأنّ الهاء في قول الشاعر (لهنك) زائدة وإنما هي
مُبدلة من همزة (إن) ؛ فإنّ الهاء تُبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلام
العرب، يقال: هرقُ الماء، والأصل فيه: أرقُ، وهرحتُ الدابة، والأصل فيه:
أرحتُ الدابة، وهِيَاك، والأصل فيه: إِيَاك، وقد قرأ بعض القراء (هِيَاك
نعبُدُ) (٣٥) وقال الشاعر (٣٦):

فهِيَاك والأمر الذي إن توسّعت مواردُه ضاقت عليك المصادرُ

وغير هذا من الشواهد ؛ فدلّ على أنّ الهاء في (لهنك) مبدلة من همزة

(إن) وليست زائدة فبطل الاستدلال (٣٧) .

والوجه الثاني: أنّ قولهم: إنّ الحرف قد يوصل من أوله كهذا ونحوه

فإنّ هذا إنما جاء قليلاً على خلاف الأصل لدليل دلّ عليه؛ فلا يقاس عليه. (٣٨)

الوجه الثالث: إنّ قولهم في (كم مالك؟): إنّ أصلها (ما) زيدت عليها

الكاف، دعوى لا دليل عليها، وذلك أنّ الأصل عدم التركيب (٣٩) وبهذا يبطل

الاستدلال على تركيب (لكن) وأنّ دعوى ذلك بعيد جداً، يدلّ على ذلك أنّ

(لكن) لا تؤكد فيها، و(إنّ) للتوكيد، والمركب وإنّ تغير حكمه فلا بدّ من بقاء

المعنى فيه (٤٠)، ويدلّ عليه أيضاً، ضعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفاً

واحدً (٤١) ولهذا قال ابن القيم — مضعفاً القول بالتركيب —: ((وفي هذا من

التعسف والبعد عن اللغة والمعنى ما لا يخفى، وأي حاجة إلى هذا؟ بل هي

حرفٌ بسيطٌ موضوعٌ للمعنى المفهوم منها ولا تقع إلا بين كلامين متافيين)) (٤٢) .

ولست واجداً كلاماً أبلغ من هذا في القول بعدم التركيب لاسيما أنه مخالفٌ للأصل، ولا يُعدل عن الأصل إلا بدليل صريح وليس هناك دليل صحيح صريح، وكل ما استدُلُّ به القائلون بالتركيب غير مسلم به كما سبق بل فيه من التكلّف ما هو ظاهر، والله تعالى أعلم .

*المبحث الثاني: الخلاف في بساطة (علّ) وتركيبها .

نقل الخلاف في ذلك ابن القوّاس صاحب شرح ألفية ابن معطي، وكذا المرادي، والسيوطي (٤٣) ففيها قولان:

الأول: أنها بسيطة، وهذا مذهب الكوفيين، وذهب إليه ابن السراج (٤٤) وأكثر البصريين المتأخرين (٤٥) ؛ ولهذا قال المرادي: ((ومذهب أكثر النحويين أنه حرف بسيط وأن لامه الأولى أصلية)) (٤٦) وقال السيوطي: ((والجمهور على أن (علّ) بسيطة، ولامها أصل، حكاه في (البسيط) عن الكوفيين وأكثر النحويين)) (٤٧)، وقال ابن يعيش: ((والكوفيون يزعمون أن اللام أصل وأنهما لغتان، والذي يقول (علّ) غير الذي يقول (علّ)... وهذا القول قد جنح إليه جماعة من متأخري البصريين وهو قولٌ شديد لولا ندرة البناء في الحروف وعدم النظير)) (٤٨) .

القول الآخر: أنها مركبة من (علّ) و(اللام الأولى)، وهذه اللام إما زائدة وإما لام ابتداء، وينسب هذا القول إلى البصريين (٤٩) قال المرادي: ((وهذا مذهب المبرد وجماعة من البصريين)) (٥٠) .

وقد صرح سيبويه والمبرد بذلك فأما سيبويه فقال: ((و(علّ) حكاية ؛ لأنّ اللام هاهنا زائدة، بمنزلتها في (لأفعلن) ألا ترى أنك تقول: علّك)) (٥١) وأما

المبرد فقال: ((و(علّ) حرف جاء لمعنى مشبّه بالفعل كأنّ معناه التوقع لمحبيب
أو مكروه، وأصله (علّ) واللام زائدة)) (٥٢) .

وزعم الزجاجيّ أنّ النحويين أجمعوا على أنّ اللام زائدة في (علّ) (٥٣)
وذلك غير صحيح ؛ لما تقدم من أنّ أكثر النحويين ذهبوا إلى خلاف ذلك .

وممن ذهب إلى القول بالتركيب ابن عصفور (٥٤)، وصاحب رصف

المباني (٥٥) .

واستدلّ القائلون بالتركيب بدليلين:

أحدهما، قالوا: إنّ اللام لا تخلو أن تكون أصلاً أو زائدة، فباطل أن تكون

أصلاً بدليل سقوطها في لغة من قال (علّ) (٥٦) كما في قول الشاعر (٥٧) :

لكَ الخَيْرُ علّنا بها علّ ساعةً تمرُّ وسهواً من الليل يذهبُ

وغير ذلك من الشواهد كثير (٥٨)، فدلّ ذلك على أنّ اللام في (علّ)

زائدة، ونظير ذلك زيادة اللام في (زيدل، وعبدل، وأولالك) فإنّنا نقولُ في معناه

(زيد، وعبد، وأولاك) إلى غير ذلك من الشواهد فكذلك هاهنا (٥٩)، والذي يدلُّ

على زيادة اللام في (علّ) أمران:

أحدهما: أنّ (علّ) ثلاثة أحرف، وأصل الباب (إنّ) و(أنّ) وهما على

ثلاثة أحرف وهذا يؤنس بكون (علّ) ثلاثية (٦٠) فتكون هي أصل و(علّ)

فرع عنها .

الثاني: أنّ الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر ومنها (علّ) إنّما عملت

لشبهها بالفعل في لفظه، والفعل تلحقه الزوائد؛ فجاز أن تكون اللام زائدة كما

تُزاد في الفعل كقولك: إنّ زيدًا ليقومُ، وقولك: والله لقيام زيدٌ (٦١) فكذلك (علّ)

أصلها (علّ) وزيدت عليها اللام؛ إذ لو قلنا أنّ اللام أصلية لأدّى ذلك إلى أن

تكون (علّ) على غير وزن الأفعال الثلاثية والرباعية؛ لأنّ الثلاثية على ثلاثة

أضرب: (فعل) كضرب، و(فعل) كمكث، و(فعل) كعلم وأما الرباعية فليس لها إلا وزن واحد، وهو (فعل) نحو: دخرج وليست (عل) على واحد من تلك الأوزان فلم يبق إلا أن يكون أصلها (عل) لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها(٦٢).

الدليل الثاني من أدلة القائلين بالتركيب: ((أنك لو سميت بـ (عل) حكيت كما لو سميت بـ (كان) ولو كان مفردًا لما وجبت فيه الحكاية)). (٦٣) وأجيب عن الدليل الأول بأن حذف اللام من (عل) ليس دليلًا على زيادتها وإنما حذفت لكثرة الاستعمال، ولهذا تلعبت العرب بهذه الكلمة فقالوا: لعلّ ولعلنّ، ولعننّ، ورعننّ... فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام، فدلّ على أنها ليست زائدة، والتنظير على زيادتها بنحو (زيدل)، وعبدل (وأولاك) غير مسلم؛ لأنّ الزيادة لا تكون إلا فيما يقبل الزيادة من الأسماء والأفعال و(عل) حرف باتفاق فلا تقبل الزيادة، وأما زعم أنّها إنما عملت لشبه الفعل في لفظه، فليس ذلك بمسلم؛ لأنها عملت لشبه الفعل في اللفظ والمعنى من عدة أوجه:

أحدها: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم .

الثاني: أنّ فيها معنى الفعل لأنّ (إن) بمعنى أكدت... و(عل) بمعنى

ترجيت .

الثالث: أنها مبنية على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبني على

الفتح. (٦٤)

أمّا الجواب عن الدليل الثاني من أدلة القائلين بالتركيب، وهو القول

بالحكاية لو سميت بـ (عل) فهذا يحتاج إلى دليل من كلام العرب بأنها سمّت

بـ (عل) وأوجب الحكاية .

أما القائلون بالبساطة فاستدلوا بدليلين:

أحدهما: ((أنّ الحذف تصرف، والحروف لا تتصرف ولهذا حكمنا على الألف في (ما) و(لا) بأنها أصل، وليست في الأسماء والأفعال أصل بحال، بل إمّا زائدة أو منقلبة، ويقوي ذلك أنّ نون الوقاية لا تكاد تجيء مع (علّ) بل تقول (لعلّي) وما كان ذلك إلا لأنّ اللام الأولى أصل)). (٦٥)

وأجيب بـ ((أنّ الحروف قد وقع فيها حذف، والحذف تصرف كما أنّ الزيادة تصرف، بل التصرف بالحذف أقوى، وبالزيادة أضعف، فإذا جوزوا الحذف مع قوته فالزيادة أولى، وأمّا نون الوقاية فدخولها قليل لما ذكروا، ولكن لا يلزم منه الحكم بأصالتها)). (٦٦)

الدليل الثاني: أنّ (علّ) و(لعلّ) لغتان لا يحكم في إحداهما بالزيادة، ولا في الأخرى بالحذف كما أنّ قولهم نصحتك ونصحت لك، وشكرتك، وشكرت لك، اللام فيه معدية للفعل في لغة، وهي محذوفة في اللغة الأخرى، ولا يقال في إحداهما زائدة بل كلُّ منهما أصلٌ في لغة (٦٧).

وبعد: فالذي تميلُ إليه النفس هو القول بالبساطة كما هو مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين ؛ لأمرين:

أحدهما: أنّ دعوى التركيب تحتاج إلى دليل قاطع ولدينا أصل هو البساطة فلا يُعدّل عن هذا الأصل إلا بدليل صحيح صريح.

الأخر: تعدد اللغات في (لعلّ) مما يدلّ على أنّ كلّ قوم من العرب تكلموا بلغة من غير النظر إلى أنّ أحدها أصل والأخرى فرع، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: الخلاف في بساطة (كأنّ) وتركيبها.

اختلف النحويون في ذلك على قولين:

أحدهما: أنّها مركبة من (إنّ) المكسورة، والكاف، وهو مذهب جمهور النحويين (٦٨) قال سيبويه: ((وسألتُ الخليل عن (كأنّ) فزعم أنّها (إنّ) لحقتها

الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إنّ) بمنزلة كلمة واحدة)) . (٦٩)
وأصل الكلام: ((زيدٌ كعمرو، ثمّ أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنّ) فقالوا: إنّ
زيدًا كعمرو، ثمّ إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام
عنايةً به وإعلامًا أنّ عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجر أن
تباشر (إنّ) لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها فقالوا: كأنّ
زيدًا عمرو)) . (٧٠)

وذكر ابن أبي الربيع قولاً آخر للقائلين بالتركيب فقال: ((ومنهم من
ذهب إلى أنّ الكاف رُكبت مع (أنّ) المفتوحة، وحدث بالتركيب ما لم يكن، وذلك
أنّ (أنّ) المفتوحة تردّ الجملة في تأويل المفرد فلما رُكبت مع الكاف زال ذلك
عنها وبقيت الجملة معها على حالها لم ترجع في تأويل المفرد، وإلى القول
الأول كان الأستاذ أبو علي يميل، وكلاهما عندي وجّة)) . (٧١)

وهذا الذي ذكره ابن أبي الربيع منسوبةً إلى بعض النحويين لم أرَ أحدًا
ذكره غيره فيما اطلعتُ عليه، بل قال ابن عصفور: ((ولا يتصور أن تكون
الكاف دخلت على (أنّ) المفتوحة ؛ لأنّ المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر
وليس كذلك: كأنّ زيدًا قائمًا، والذي حمل على ادعاء التركيب فيها أنه قد تقرر
التشبيه بالكاف في نحو: زيدٌ كعمرو، ولم يتقرر بـ (أنّ) وإذا أمكن أن يكون
التشبيه بالحرف الذي تقرر ذلك فيه كان أولى)) . (٧٢)

القول الثاني في المسألة: أنّ (كأنّ) بسيطة غير مركبة، ونسبها صاحب
كتاب رصف المباني، وصاحب كتاب جواهر الأدب إلى الأكثرين (٧٣) قال
المُرادي: ((قلت: في نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر ؛ فإنّ الظاهر أنّ
الأكثر يقولون بالتركيب، ولعدم اشتهاار القول بالبساطة قال ابن هشام – يعني
الخضرواي – لاخلاف في أنّ (كأنّ) مركبة من (أنّ) وكاف التشبيه)) . (٧٤)

ورجّح القول بالبساطة ابن الحاجب، وصاحب رصف المباني وأبو حيان (٧٥) ومال إليه ابن هشام الأنصاري (٧٦)، واستدلوا على ذلك بأدلة:

أحدها: أن التركيب على خلاف الأصل، فالألفاظ في الأصل بسيطة، والتركيب طارئ؛ فالالتفات إلى الأصل أحسن، إذ لا ضرورة توجب التركيب ولاقطع بموجبه. (٧٧)

الثاني: أنها لو كانت مركبة لأدى ذلك إلى أن تكون الكاف حرف جرّ ويلزمها أن يكون لها متعلق؛ إذ ليست زائدة، لأنّ المعنى عند القائلين بالتركيب في نحو: كأنّ زيدًا الأسد: إنّ زيدًا كالأسد، وهذا وإن كان المعنى عليه فالكاف لها متعلق عند تأخرها في نحو (إنّ زيدًا كالأسد)، وليس لها ذلك عند تقدمها في نحو: (كأنّ زيدًا الأسد) (٧٨)، ولو كان يصحّ تقدير المتعلق متأخرًا للزم في نحو (كأنّ زيدًا في الدار)، و(كأنّ زيدًا عندك) أن تقول: (أنّ زيدًا كفي الدار)، و(أنّ زيدًا كعندك)، وذلك لايجوز لأنّ الكاف التي للتشبيه الجارة لايصحّ دخولها إلا على الأسماء. (٧٩)

الثالث: أنّ الكاف إذا كانت داخلة على (أنّ) لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مجرور بالكاف، فتصبح الجملة التامة جزء جملة فيكون التقدير في (كأنّ زيدًا قائمًا): كقيام زيد، فيحتاج إلى ما يتمّ الجملة لأنها غير تامة. (٨٠)، هذا مجمل ما وقفت عليه من أدلة القائلين بالبساطة، أما القائلون بالتركيب فلم أقف لهم على دليل فيما ذهبوا إليه إلا ما سبق ذكره من أنهم يرون أنّ أصل (كأنّ زيدًا أسدًا): (إنّ زيدًا كالأسد)، وفي هذا تكلف ظاهر لا دليل عليه بل الدليل على خلافه، وهو أنّ الأصل عدم التركيب فلا يُعدل عن هذا الأصل إلا بدليل بين واضح، ولأجل عدم الدليل اضطرب القائلون بالتركيب في الكاف

التي في (كأن) فمنهم من جعلها حرف جرّ من غير أن تتعلّق بشيء (٨١) وهذا لانظير له في حروف الجرّ الأصليّة، وإنّما يكون في حروف الجرّ الزائدة، ومنهم من جعلها اسمًا بمنزلة (مثل) فلزمه يقدر لها موضعًا فقدّره مبتدأ فاضطر أن يقدر له خبرًا غير منطوق به قط، ولا المعنى مفتقر إليه فقال: معنى (كأن زيدًا أخوك) مثل: أخوة زيدٍ إياك كائن (٨٢) وفي هذا تكلف ظاهر ليس من اللغة في شيء ؛ ولذا كان الراجح القول بالبساطة، بمعنى أن (كأن) كلها حرف بسيط غير مركب، والله تعالى أعلم — .

الفصل الثاني

الأدوات المختلف في بساطتها وتركيبها العاملة في الفعل

وهي على قسمين:

القسم الأول: الأدوات الناصبة، وفيه مبحثان:

*المبحث الأول: الخلاف في بساطة (لن) وتركيبها .

اختلف النحويون في ذلك على قولين:

أحدهما: أنها مركبة من (لا) و(أن) فحذفوا الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال فلما حذفوها التقى ساكنان هما الألف، والنون، فحذفت الألف فصارت (لن) (٨٣) فهي في الحذف بمنزلة (ويلمه) أصلها ((ويل لأمه) فحذفت اللام من (ويل) والهمزة من (أمه) والدليل على أن اللام المحذوفة هي لام (ويل) كسرهم اللام الباقية، ولو كانت اللام المحذوفة لام الجر لوجب أن تكون اللام الباقية مضمومة)) . (٨٤)

وهذا القول - أعني القول بتركيب (لن) هو الرواية المشهورة عن الخليل ابن أحمد - رحمه الله - كما ذكرت في (العين) ونقلها عنه سيبويه (٨٥) وعنه رواية أخرى سيأتي ذكرها - إن شاء الله - وقد تبع الخليل في القول بالتركيب - الكسائي (٨٦) وأيده بعض الباحثين المعاصرين (٨٧) .

القول الآخر: أنها بسيطة، واختلف القائلون ببساطتها:

فذهب الفراء إلى أن أصلها (لا) أبدلت ألفها نوناً. (٨٨)

وذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن (لن) بسيطة في أصل وضعها وليست مركبة، وليست (لا) أبدلت ألفها نوناً (٨٩)، وقد روي ذلك عن الخليل (٩٠) .

واحتج القائلون بالتركيب بأدلة:

أحدها: ((أنّ (لن) نافية للفعل المستقبل كما أنّ (لا) نافية له، وهي أيضاً ناصبة للمستقبل كما أنّ (أنّ) كذلك؛ فاجتمع في (لن) ما افترق فيهما فقضي بأنّها مركبة منهما)). (٩١)

الدليل الثاني: ورودها على الأصل في قول الشاعر (٩٢):

يُرْجَى المرءُ ما لا أن يُلاقِي وتعرضُ دون أدناه الخطوبُ

أي: لن يُلاقِي، نكر ذلك الرضي (٩٣) وأجيب بأنّ الرواية المشهورة:

يُرْجَى المرءُ ما إن لا يُلاقِي

بتقديم (إنّ) المكسورة الهمزة على (لا) وهي زائدة، وروى أبو حاتم (ما لا إن يُلاقِي) بتأخير (إنّ) المكسورة الهمزة، وروى أيضاً بتقديم (أنّ) المفتوحة الهمزة على (لا) فتكون زائدة كما زيدت في قول الله تعالى: (٩٤) ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ (٩٥) فبطلَ إذن الاستدلال بالبيت .

الدليل الثالث: ذكره أبو عليّ الشلّوبين فقال: ((واللخيل — رحمه الله — أن يقول مأخذنا في هذه الصناعة إنما هو لتقليل الأصول ما أمكن لا لتكثيرها ولذلك لم يُقل في (يضرب، واضرب، وضارب، ومضروب، وضرب وضرب) إنّها أصول كلّها إنّما جعلنا واحداً منها أصلاً وهو (ضرب) وجعلنا الباقي فرعاً عليه، ولم نجعلها كلّها أصولاً فلذلك قلنا في الياء والتاء في (يضرب، وتضرب) وفي الألف والواو في (ضارب) و(مضروب): إنّها زوائد ولم نجعل هذه الكلم أصولاً آخر غير (ضرب) بل جعلنا هذه الحروف مزيدة على ذلك الأصل، قال الخليل فإذا كان المأخذ في هذه الصناعة هكذا — أعني تقليل الأصول لا تكثيرها — وجب أن نسلك ذلك المسلك في (لا) و(لن) و(لأن) فلا نقول إنّها ثلاثة أصول ولكن أحدها فرع عن الآخرين وتكون (لن) مأخوذة من (لا) و(أن)) (٩٦) وقريباً من هذا ما ذكره د. هادي نهرتأييدا لرأي الخليل

حيث قال: ((فقد أكدت الدراسات اللغوية المقارنة أن أصل النفي في العربية أن يكون بـ (لا) و (ما) وأن العربية قد اشتقت من (لا) أدوات منها: ليس، ولن، ولم، ولن مركبة من (لا وأن)). (٩٧)

وفيما ذكره الشلوبين نظر من وجهين:

الأول: أن هذا قياس مع الفارق؛ إذ ليس المشتقات من الأفعال والأسماء كالحروف، فالحروف جامدة غير مشتقة بخلاف ما ذكره .

الثاني: أنه يلزم أن تكون (لأن) أصلاً لـ (لا) ولم يقل أحدٌ بذلك فيما أعلم، أما ما ذكره د.نهر، ففيه نظر أيضاً لأن اشتقاق الحروف لم يثبت، وما أشار إليه من تأكيد الدراسات المقارنة أن العربية قد اشتقت من (لا) أدوات منها (لن) فهو إنما يستند إلى ما ذكره (برجستراسر) الذي قال: ((وقد اشتقت العربية من (لا) أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات السامية إلا ليس)) (٩٨)، فنرى (برجستراسر) يصرح أن العربية هي اللغة الوحيدة التي انفردت باشتقاق أدوات للنفي من (لا) وهذا يبطل المقارنة المزعومة التي ذكرها د.نهر، على أن ما ذكره (برجستراسر) من اشتقاق الحروف بعضها من بعض يبقى افتراضاً يحتاج إلى دليل .

ومهما يكن فإن العلماء قد رتوا قول الخليل من وجهين:

أحدهما: قال سيبويه: ((ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب؛ لأنّ هذا اسمٌ، والفعل صلة له فكأنه قال: أمّا زيداً فلا الضرب له))
١٠هـ (٩٩)

ووجه ما قاله سيبويه: أنهم أجازوا (زيداً لن أضرب) فتجوزهم لهذا دلالة على أن (لن) ليست بمعنى (لأن) وإلا لزم تقديم ما في الصلة على الموصول وهو ممتنع . (١٠٠)

الوجه الآخر: أنها لو كانت مركبة من (لأن) لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدر من (أن) والفعل؛ فيكون المعنى في قولك مثلاً (لن يقوم زيد) لا قيام زيد فيلزم على ذلك محذوران:

الأول: دخول (لا) على المعرفة من غير تكرير، ولا بد لها إذا دخلت على المعارف أو مافي تقديرها من التكرير .

الثاني: أن المبتدأ وهو (قيام زيد) يكون بغير خبر، والمبتدأ لابد له من الخبر (١٠١).

واعتذر للخليل بأن الحروف إذا رُكبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبله ألا ترى أن (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فإذا رُكبت مع (لا) ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال: زيدًا هلا ضربت، وكذلك (لو) فإن معناها المشهور امتناع الشيء لامتناع غيره كقولك: لو جئتني لأكرمك، فالإكram امتنع لامتناع المجيء وهي أيضًا لا يقع بعدها الاسم، فلا يقال: لوزيدًا خارج أعطيته، فإذا دخلت عليها (ما) أو (لا) استحال معناها الأول كقول الله تعالى ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنْ الصّٰدِقِيْنَ﴾ (١٠٢) وقوله تعالى ﴿لَوْلَا اٰخِرْتَنِيْ اِلَّا اَجَلٍ قَرِيْبٍ﴾ (١٠٣) والمعنى هلا، ويكون معناها أيضًا مع (لا) امتناع الشيء لوجود غيره كقولك: لولا زيدًا لكان كذا، ويقع الاسم حينئذٍ بعدها مع امتناعه قبل دخول (لا) لتغير الحكم، فكذلك يجوز أن يكون أصل (لن): (لأن) ثم إن الحكم تغير بالتركيب فجاز أن نقول: أمّا زيدًا فلن أضرب؛ فنقدّم ما يُنصب بالفعل الواقع بعد (لن) عليه وإن كان لا يجوز ذلك في (أن) (١٠٤) وأجيب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن (هلاً) ذهب منها معنى الاستفهام الذي كان في (هل) فجاز أن يتغير حكمها، أما (لن) فإن معنى النفي الذي كان في (لا) باقٍ فيها فينبغي ألا يتغير حكمها. (١٠٥)

الوجه الآخر: أن حكم التركيب في (لن) إذا قيل به ليس كحكم التركيب في (لولا) لأن (لو) قبل دخول (لا) حرف امتناع لامتناع، ودخلت (لا) التي للنفي عليها؛ فأزالت الامتناع الأول وصيرته إيجاباً فكأن كل واحدٍ منهما باقٍ على معناه، وليست (لن) من هذا القبيل؛ لأن (لن) و(لأن) في المعنى واحد وليس فيهما إلا التسهيل خاصة، ولا تدخل إحداهما على الأخرى لتحدث معنى زائداً (١٠٦) ثم إن التركيب في (لولا) ظاهر لظهور الحرفين المركبة منهما بخلاف (لن) (١٠٧) هذا تقرير قول الخليل - رحمه الله - والجواب عنه .
أما الفراء القائل بإبدال ألف (لا) نوناً؛ فالحامل له فيما ذهب إليه أمران: أحدهما: أن (لا) و(لن) متفتحتان في النفي، ونفي المستقبل، فجعلت (لا) أصلاً؛ لأنها أقعد في النفي من (لن)؛ لأن (لن) لا تنفي إلا المضارع (١٠٨) .
الأمر الآخر: أن الألف والنون في البديل أخوان فقد أبدلت النون ألفاً كما

في قول الله تعالى (١٠٩) ﴿لَتَسْفُتُنَّ بِالْأَمِيَّةِ﴾ (١١٠)

وقد زُدد قولُه من أربعة أوجه:

أحدها: أن ما ادّعاه لا دليل عليه (١١١) قال ابن يعيش: ((ولا أدري كيف أطلع على ذلك؛ إذ ذلك شيء لا يُطَّلَعُ عليه إلا بنصّ الواضع)). (١١٢)

الوجه الثاني: أنه وإن أبدلت الألف من النون كما في ﴿لَتَسْفُتُنَّ﴾ فلا يصحّ إبدال النون من الألف؛ لما يلزم على ذلك من ((إبدال الثقيل من الخفيف لأن النون مقطّعة والألف صوت، والصوت أخفّ من المقطع، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل، وإذا أبدلت الألف من النون خرج من الثقل

إلى الخفة، فلا ينبغي أن يُقاس أحدُ الموضعين على الآخر مع أن ذلك البديل
مختصٌ بالوقف و(لن) مُستعملة في الوصل والوقف فلا مناسبة بينهما ولا علة
جامعة)) . (١١٣)

الوجه الثالث: ((أنّ (لا) لم تُوجد ناصبة في موضع من المواضع)) (١١٤)
ولهذا ((لا يحسن أن تقول لن يقوم زيد ولا يقعد حتى تقول: ولن يقعد)) (١١٥).

الوجه الرابع: ((أنّ تقديم المعمول على (لا) غيرُ سائغ فلا تقولُ عمرَ الا
يضربُ زيداً)) (١١٦) في حين أنه يصحُّ أن تقولَ زيداً لن أضربَ.

وأما سيبويه وجمهورُ البصريين فقد احتجوا لما ذهبوا إليه فقالوا: إنما قلنا:
إنّ (لن) بسيطة لا مركبة؛ لأنّ التركب خلاف الأصل فلا تُقبل دعواه إلا
بدليل (١١٧) وليس ثمت دليل صريح؛ فأبقيت على الأصل عملاً بالظاهر؛ إذ
كان لها نظير في الحروف نحو: أن، ولم، وأم، ونحن إذا شاهدنا ظاهراً يكونُ
مثله أصلاً أمضينا الحكم على ما شاهدنا من حاله وإن أمكن أن يكون الأمر
في باطنه على خلافه، ألا ترى أنّ الياء في (السيد) الذي هو الذئب جعلت
أصلاً، وإن أمكن أن تكون واوًا انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وإن كان
لاعهد لنا بتركيب اسم من (س.ي.د) ولكن عملاً بالظاهر جعل أصلاً
فكذلك (لن) (١١٨).

وهذا الذي ذهب إليه الجمهورُ أخرى بأن يكون راجحاً؛ إذ دعوى
التركيب والإبدال لا دليل على واحدٍ منهما، وكلّ ما استدلّ به القائلون لذلك لا
يسلم من معارضٍ فلم يبقَ إلا الرجوع إلى الأصل وهو القول ببساطة (لن)،
والله تعالى أعلم .

*المبحث الثاني: الخلاف في بساطة (إن) وتركيبها .

اختلف النحويون في ذلك : فذهب الخليل - رحمه الله - إلى أنها حرف مركب من (إذ) و(أن) وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال وحذفت الهمزة تخفيفاً (١١٩) ((فعلى هذا يكون نصبُ ما بعدها بـ(أن) المنطوق بها)) (١٢٠) غير أن سيبويه والمبرد ذكرا عن الخليل أن (أن) بعد (إن) مضمرة (١٢١) ورد ذلك سيبويه فقال: ((ولو كانت مما يضم بعده (أن) فكانت بمنزلة (اللام) و(حتى) لأضمرتها إذا قلت عبدُ الله إنن يأتيك، فكان ينبغي أن تنصب (إن): (يأتيك) ؛ لأنّ المعنى واحد ولم يغيّر فيه المعنى الذي كان في قوله: إنن يأتيك عبد الله، كما يتغيّر المعنى في حتى في الرفع والنصب)) (١٢٢) وذكر السيرافي عن أبي عبيدة عن الخليل أنه قال: ((لا يُنصب شيءٌ من الأفعال المضارعة إلا بـ(أن) مضمرة أو مظهرة في (كي) و(إن) و(لن)) (١٢٣)، قال بدر الدين بن مالك: ((وليس في هذا نصٌّ على أن انتصاب المضارع بعد (إن) عند الخليل بـ(أن) مضمرة ؛ لجواز أن تكون مركبة مع (إذ) التي للتعليل و(أن) محذوفاً همزتها بعد النقل على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لن) والقولُ به على ضعفه أقرب من القول بأن (إن) غيرُ مركبة وانتصاب المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة ؛ لأنه لا يستقيم إلا أن يكون ما بعد (إن) في تأويل مبتدأ لازم حُذف خبره أو (إن) قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مُخبراً به عن المبتدأ وأصلها (إذ) فقطعت عن الإضافة وعود عنها التتوين وكلاهما في غاية من التكلف، والقولُ بأن (إن) مركبة من (إذ) و(أن) أسهل منه)) (١٢٤) .

وقد نسب صاحب رصف المباني القولَ بتركيب (إن) من (إذ) و(أن) إلى بعض الكوفيين (١٢٥) .

وذهب الأستاذ أبو علي الرُّندي إلى أنها مركبة من (إذا) و(أن) حُذفت همزة (أن) وألف (إذا) لالتقاء الساكنين فتدلُّ على الربط كـ (إذا) وتتنصب بـ(أن) (١٢٦) ورجَّحه من المعاصرين د.هادي نهر معللاً ذلك بأنَّ (إذ) ظرف لما مضى و(أن) حرف يختص بالفعل المستقبل، أما (إذا) فظرف لما يُستقبل من الزمان، وفيها معنى المجازاة الموجود في (إن) (١٢٧) .

وذهب جمهور النحويين إلى أنَّ (إن) بسيطة ناصبة بنفسها (١٢٨) وأجابوا عن القول بالتركيب من وجهين:

أحدهما: أنَّ الأصل في الحروف البساطة، ولا يُدعى التركيب إلا بدليل قاطع .

الوجه الآخر: أنها لو كانت مركبة من (إذ) و(أن) لكانت ناصبة على كلِّ حال تقدّمت أو تأخرت، وعدم العمل في بعض المواضع دليلٌ على عدم التركيب . (١٢٩)

وبعد فالذي يظهر لي رجحانه هو قول الجمهور؛ لأنَّ التركيب خلاف الأصل وليس هناك دليل قاطع يدلُّ على أنها مركبة لامن (إذ) و(أن) ولا من (إذا) و(أن) فلم يبق إلا الرجوع إلى الأصل وهو البساطة، والله تعالى أعلم .

القسم الثاني: الأدوات الجازمة وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الخلاف في بساطة (لم) الجازمة وتركيبها .

يكاد يجمعُ النحويون القدماء على أن (لم) حرف بسيط، فلم أقف في كتبهم المتخصصة على من قال بتركيبها، بل إن صاحب كتاب جواهر الأدب ذكر أنها حرف بسيط بإجماع (١٣٠) لكن ورد في معجم العين ما نصّه ((لم خفيفة: من حروف الجحد بُنيت لذلك، و(لم) اللام مفصولة من الميم، إنما هي لام ضُمَّت إليها (ما) ثم حُذفت الألف كما قالوا (بم) ونحو ذلك، غير أنها لما كانت كثيرة الجري على اللسان أسكنت الميم)) . (١٣١)

فيتضح من النصّ السابق أن (لم) مركبة، وإليه ذهب الدكتور مهدي المخزومي الذي قال: ((ويبدو أن (لم) و(لما) أداتان مركبتان لا مفردتان، وبنائهما يُشعر بالتركيب لأنّ الذي يدلّ على النفي أصالة هو (لا) و(ما)، ومن (لا) اشتقت العربية أدوات نفي بطريقة النحت، فدلالة (لم) و(لما) على النفي لم تكن مستفادة منهما أصالة، ولكنّها من (لا) المدلول على وجودها فيها باللام التي يبدأ بها كلّ منهما)) . (١٣٢)

وهو حين يقول ذلك إنّما يستند إلى ما ذكره (برجستراسر) في كتابه التطور النحوي للغة العربية وقد سبق ذكر نصّه (١٣٣) ثمّ لما ذكر الدكتور المخزومي أنّ (لم) مركبة شرع يبيّن أصلها وكيف كان تركيبها، فقال: ((فـ(لم) إنن هي (لا) و(ما) الزائدة ثمّ حُذفت الألف من (لا) وألصقت اللام بالميم، فصارت (لما) ثمّ حُذفت ألف (ما) لتطرفها فصارت (لم) وترددت في الاستعمال كثيرًا فصارت كأنها كلمة واحدة، وكأنّها أداة مفردة لا تركيب فيها، وهذا في أكبر الظنّ مادعا الفراء إلى أن يزعم أن أصل (لم) و(لن): ((لا) ثمّ أبدلت ألفها ميمًا فصارت (لم) ونونًا فصارت (لن)) . (١٣٤)

وما ذكره المخزومي موافق لما سبق نقله عن معجم العين إلا أنه قال:
هي (لا) و(ما) والذي في العين هي: لام، و(ما)، ومعلوم الفرق بين اللام، و(لا)
فلست أدري ما مستند الدكتور المخزومي في ذلك ؟
أما ما ذكره من أن العربية اشتقت أدوات نفي من (لا)... فهذه دعوى لا
دليل عليها .

ولهذا يظهر - والله أعلم - أن القول بأن (لم) حرف بسيط هو الراجح؛
لأنه الأصل، ولأن القول بالتركيب يفتقر إلى دليل بين .

* المبحث الثاني: الخلاف في بساطة (لا الجازمة) وتركيبها .

يذهب أكثر النحويين إلى أن (لا الجازمة) حرف بسيط، وإن كان
بعضهم أشار إلى الرأي الآخر، وفي هذا يقول صاحب كتاب جواهر
الأدب: ((لا) العاملة في الفعل، وهي (لا) الناهية، وهي كلمة بسيطة، يطلب
بها ترك الفعل نهياً أو دعاء... وقال بعضهم: هي لام الأمر، زيدت عليها الألف
وفُتحت له، وقال بعضهم هي النافية والمجزوم بعدها بلام الأمر مقترنة قبلها
التزم حذفها كراهية اجتماع لامين زائدتين أول الكلمة)) (١٣٥) .

فمن الواضح - من النص السابق - أن في المسألة خلافاً؛ فقول من
قال إنها لام الأمر زيدت عليها الألف يدل على أنها مركبة من (لام الأمر)
والألف، لكنه لم يعين صاحب هذا القول، وقد أبهم أبو حيان القائل أيضاً وإن
كان قد حدد القائل بالرأي الثالث فقال: ((لا) في الطلب يشمل النهي والدعاء،
نحو لا تضرب زيدا، و﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ (١٣٦) وهي أصل بنفسها خلافاً لمن
زعم أصلها لام الأمر زيدت عليها ألف، فانفتحت اللام لأجلها، وخلافاً للسهيلي
إذ زعم أنها (لا) التي للنفي، وأن الجزم في الفعل بلام الأمر مضمرة قبلها
حذفت كراهية اجتماع لامين في اللفظ)) (١٣٧) وتبع أبو حيان النحاة الذين

جاءوا بعده ممن اطلعت على كتبهم كالمرادي، وابن هشام والسيوطي،
والأشموني ولم يأتوا بجديد . (١٣٨)

ويتلخص لنا من النصوص السابقة أنّ في المسألة قولين:
الأول: أنّ (لا) بسيطة غير مركبة، واختلف القائلون بالبساطة فالجمهور
على أنّها (لا الطلبية) جازمة بنفسها .

والرأي الآخر المنسوب إلى السهيلي: أنّ (لا) هذه وإن كانت بسيطة إلا
أنّها ليست الجازمة وإنما هي النافية، والفعل بعدها إنّما جُزِمَ بلام الأمر
مضمرة، ولكن نسبة هذا القول إلى السهيلي فيه نظر ؛ لأنّ ظاهر نصّه في
كتابه نتائج الفكر يخالف هذا المنسوب إليه فقد قال: ((فحرف (لا) لام بعدها
ألف، يمتدّ بها الصوت مالم يقطعه تضيق النفس فأنّ امتداد لفظها بامتداد
معناها)) . (١٣٩)

فبان من النصّ أنّه يجعل (لا) مركبة من اللام والألف، وهو
القول الثاني في المسألة المنسوب إلى بعض النحويين من غير تحديد، وقد
ضعّف النحويون الرأيين، أعني القول بالتركيب، والقول بالبساطة مع جعل (لا)
نافية والجازم مضمراً ؛ وذلك لما فيهما من التكلّف بلا حاجة (١٤٠).

وهذا هو الراجح لما يأتي:

١- أنّ لدينا أصلاً وهو البساطة فلا ينتقل عن هذا الأصل إلا بدليل صحيح

صريح وليس ثمّ دليل يخالف هذا الأصل .

٢- أنّ التكلّف ظاهر في القول بالتركيب، أو القول بالبساطة مع جعل (لا)

نافية ؛ ولهذا خالفه جمهور النحويين .

* المبحث الثالث: الخلاف في بساطة (لَمَّا) الجازمة وتركيبها .

اختلف النحويون في ذلك على قولين:

أحدهما: أنها مركبة من (لم) و(ما) الزائدة، وهو مذهب جمهور النحويين (١٤١)، قال سيبويه: ((و(ما) في (لَمَّا) مُغَيَّرَةٌ لَهَا عَنْ حَالِ (لَمْ) كَمَا غَيَّرْتَ (لَوْ) إِذَا قُلْتَ: لَوْ مَا وَنَحْوَهَا أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: لَمَّا وَلَا تَتَّبِعُهَا شَيْئًا وَلَا تَقُولُ ذَلِكَ فِي (لَمْ)) (١٤٢) وقال أبو علي الفارسي: ((وَأَمَّا (لَمَّا) فَمِثْلُ (لَمْ) فِي الْجَزْمِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ (١٤٣) فَجَزِمَتْ (لَمَّا) كَمَا جَزِمَتْ (لَمْ)، وَإِنَّمَا هِيَ (لَمْ) دَخَلَتْ عَلَيْهَا (مَا) فَتَغَيَّرَتْ بِدُخُولِ (مَا) عَلَيْهَا عَنْ حَالِ (لَمْ) فَوْقَ بَعْدِهَا مِثَالُ الْمَاضِي فِي قَوْلِكَ: لَمَّا جِئْتَ جِئْتُ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ ظَرْفٍ مِنَ الزَّمَانِ كَأَنَّكَ قُلْتَ حِينَ جِئْتَ جِئْتُ، فَمِنْ ثَمَّ جَازَ أَنْ تَقُولَ: جِئْتُ وَلَمَّا، فَلَا تَتَّبِعُهَا شَيْئًا وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي (لَمْ)، وَلَوْ لَا دُخُولُ (مَا) عَلَيْهَا لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِيهَا)) (١٤٤) .

القول الآخر: أن (لَمَّا) بسيطة، ونسب أبو حيان هذا القول وتبعه من جاء بعده — ممن اطلعت على كتبهم — إلى بعض النحويين من غير تحديد (١٤٥). والذي يظهر — والله أعلم — أن المقصود ببعض النحويين القائلين بالبساطة السهيلي فإنه قال — وهو يتحدث عن لما — ((وقد زعم الفارسي أنها مركبة من (لم) و(ما) وما أدري ما وجه قوله؟! وهي عندي من الحروف التي في لفظها شبه من الاشتقاق، وإشارة إلى مادة هي مأخوذة منها نحو ما تقدم في (سوف) و(ثم)؛ لأنك تقول لمت الشيء لَمَّا إذا ضمنت بعضه إلى بعض وهذا نحو من المعنى الذي سبقت إليه (لَمَّا)؛ لأنه ربط فعل بفعل على وجه التسبيب والتعقيب)) (١٤٦) .

فالسهيلى — كما هو واضح من نصّه — يتعجب من قول الفارسي الذي قال بتركيب (لما) ثم يقول رأيه فيها فيجعلها حرفاً أشبه الكلمات المشتقة فكما أنّ للاجتنان معنى هو الستر والتغطية، فكذلك لـ (لما) معنى هو الضمّ والربط، وقد نظّر لها بحرفي (سوف) (وتمّ) اللذين قال فيهما: ((وأما (سوف) فحرف، ولكنه على لفظ السوف الذي هو الشّم لرائحة ما ليس بحاضر وقد وجدت رائحته، كما أنّ (سوف) هذه التي هي حرف تدلّ على أنّ ما بعدها ليس بحاضر، وقد علم وقوعه وانتظر إتيانه، ولا غرو أن يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتق المتمكن في الكلام، فهذه (تمّ) حرف عطف ولفظها كلفظ التّم، والتّم هو: رمّ الشيء بعضه إلى بعض كما قال: (كنا أهل تّمّه ورُمّه) ويروى (تّمّه ورّمّه) (١٤٧) وأصله من: ثمت البيت إذا كانت فيه فرج فسُدّ بالثمام... والمعنى الذي في (تمّ) العاطفة قريب من هذا لأنه ضمّ شيء إلى شيء بينهما مهلة، كما أنّ تمّ البيت: ضمّ بين شيئين بينهما فرجة، ومن تأمل هذا المعنى في الحروف والأسماء المضارعة لها ألفاه كثيرًا)) (١٤٨) .

وهذا القول الذي قال به السهيلى لم أجد أحدًا من النحاة — فيما اطّعت عليه — قد قال به وهو قول يخالف ما تعارف عليه النحويون من أنّ الحرف: ((كلمة دلت على معنى في غيرها)) (١٤٩)، وأنّ الحروف لا يدخلها التصريف والاشتقاق. (١٥٠)

والذي يظهر لي — والله أعلم — أنه يُمكن أن يقال ببساطة (لما) لا على ما ذكره السهيلى — رغم أنه كلام بديع لولا أنه يخالف الأصل في أنّ الحرف ليس له معنى في نفسه — ولكن على أنّ الأصل البساطة، والتركيب عارض فتكون (لما) حرف بسيط جازم سُمع عن العرب كما أنّ (لم) كذلك .

* المبحث الرابع: الخلاف في بساطة (مهما) وتركيبها .

اختلف النحويون في ذلك على قولين:

أحدهما: أنها بسيطة وزنها (فَعَلَى) والألف إمّا للتأنيث أو للإلحاق (١٥١)

واختار هذا القول ابنُ عصفور و أبو حيان وابن هشام (١٥٢) .

وردَّ بأنَّ (مهما) تُكْتَبُ بالألف ولو كانت كلمةً واحدةً لكتبت بالياء ؛ لأنَّ

الألف إذا وقعت رابعةً كتبت ياءً (١٥٣) وللقائلين بالبساطة أن يقولوا: لا تخلو

(مهما) من أن تكون اسمًا مبنياً، أو حرفاً على الخلاف في ذلك (١٥٤) وعلى

كلا الحالين فالأكثر في الأسماء المبنية والحروف أن تُكتب بالألف (١٥٥) على

أن بعض العلماء قالوا: إنَّ جميع ما يكتب بالياء يجوز أن يكتب بالألف، قال

السيوطي: ((وهو الصحيح)) . (١٥٦)

القولُ الآخر: أنها مُركبة، واختلف القائلون بالتركيب على أقوال:

الأول: ذهب الخليل إلى أن أصلها (ماما)، (ما) الأولى هي الشرطيّة

والثانية زائدة للتوكيد كما زيدت مع سائر أدوات الشرط، جاء في معجم

العين: ((وَأَمَّا (مهما) فإنَّ أصلها: ماما، ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاءً

ليختلف اللفظ فـ (ما) الأولى هي (ما) الجزاء، و (ما) الثانية هي التي تُزاد

تأكيداً لحروف الجزاء مثل أينما، ومتى ما، وكيفما، والدليل على ذلك أنه ليس

شيءٌ من حروف الجزاء إلا و (ما) تزداد فيه، قال الله تعالى ﴿فَمَا تَتَقَفُّهُمْ فِي

الْحَرْبِ﴾ (١٥٧) الأصل: (إنَّ تَتَقَفُّهُمْ)) (١٥٨) وذكر سيبويه نحو هذا نقلاً عن

الخليل . (١٥٩)

وقد علّق النحويون على مذهب الخليل واختلفوا ما بين معلل، ومؤيد،

ومعترض؛ فعلى أبو الحسن الأخفش لإبدال ألف (ما) الأولى هاءً بقوله:

((وأبدلوا الهاء من الألف لخفاء الألف وأنها حرف هاوٍ لا مستقر لها فكرهوا

اجتماع ميمين ليس بينهما إلا الألف، وهي لخفائها وأنها تهوي في مخرجها حاجزٌ ليس بحصين فكأنهم جمعوا بين ميمين فأبدلوا منها الهاء لما كانت شريكها في الخفاء ولم تكن هاوية بمنزلة الحركة)) (١٦٠)

أما ابن الشجري فيكتفي بأن يجعل علة قلب الألف هاء استتقال تكرير اللفظة بعينها (١٦١) في حين نجد أن ابن يعيش يعلل ويقول: ((أبدلوا من ألف (ما) الأولى هاء ؛ لقرب الهاء من الألف في المخرج وكانت ألف (ما) الأولى أجدر بالتغيير من الثانية لأنها اسم، والأسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال)) (١٦٢) ويعلل (الشلوبين) ويقول: ((إلا أنها لما ضُمَّت هذه الزائدة - يعني (ما) - إلى (ما) الشرطية وكان لفظهما واحداً كرهوا تكرار اللفظ فأبدلوا من ألف الشرطية هاء لذلك من حيث كان منقطع الألف عند الهاء وكانت مثلها في الخفاء، وأختها في أنهما يختلفان للوقف في قولهم: كيمه، وحيهلا)) (١٦٣)

وينظر ابن أبي الربيع لهذا الإبدال ويقول: ((ونظير هذا قولهم (حاحيت) الأصل (حاحيت) فكرهوا تكرار اللفظ فأبدلوا من الياء الألف فقالوا: حاحيت ونظير إبدال الألف هاء هنا قولهم: من هاهنا وما ههنا)) (١٦٤)

وإذا كان ابن يعيش من قبل قد علل قلب الألف هاء لقربها في المخرج فإن الرضي يجعل علة القلب التشابه في الصفة فيقول: ((فأبدل ألف (ما) الأولى هاء لتجانسهما (١٦٥) في الهمس)) (١٦٦)

أما المؤيدون لمذهب الخليل فعلى رأسهم أبو عليّ الفارسيّ الذي قال: ((وقولُ الخليل عندي أقوى... ويؤكدُ قولَ الخليل في هذا ما أنشده أبو زيد، وابن الأعرابي (١٦٧):

مهما لي الليلة مهما ليه أودي بنعليّ وسرباليه

فاستفهم بـ(مهـما) كما يُستفهم بـ(أين) وغيره من الأسماء التي يُجازى بها)) (١٦٨) وممن رجّح قول الخليل أيضاً الزمخشري في الكشف فإنه قال - بعد أن ساق قول الخليل - ((وهو المذهبُ السديدُ البصري)) (١٦٩) ويتتابع العلماء في تقوية قول الخليل واستحسانه كابن يعين والرضي (١٧٠). ويؤكد ذلك ابنُ المنير فيقول: ((وأظهر ما قوي به مذهبُ الخليل - والله أعلم - أن هذه الكلمة استعملت في الاستفهام حسب استعمالها في الجزاء وأنشدوا: مهـما لي الليلة مهـما ليه....

أراد: مالي الليلة، ولا إشكال هاهنا أنها (ما) الاستفهامية كررت تأكيداً كما يقولون: لالا، ونعم نعم، ثم استكره تكرار اللفظ بعينه فقلبت ألف الأولى هاء وقد جاء قلبُ الاستفهامية وإن لم يكن [ثمَّ] تكرارٌ فهو معه أجدر، وإذا وضح أنّ (مهـما) الواقعة في الاستفهام أصلها (ما) مكررة، كان ذلك أوضح دليل على أنّ الواقعة في الجزاء كذلك، والاستشهاد بالنظائر أميز حجج العربية والله أعلم)) (١٧١).

لكن هذا تنظيرٌ على ما لم تثبت صحته، بل هو أمرٌ محتمل قد رجّح غيره فهذا ابن الحاجب يقول: ((ويجوز أن تكون (مهـ) من قوله (مهـمالي الليلة) اسم فعل من قولهم: مهـ، أي: اسكت واكف عما أنت فيه من اللوم وشبهه، كأنه يخاطب لائماً على ما رآه من الوله، ثم قال: (مالي الليلة) تعظيماً للحال التي أصابته والشدة التي أدركته ثم ذكر الأمر الذي يحقق تعظيم الأمر فقال: (أودى بنعلي وسربالية) يعني ذهب بنعلي وسربالية كقوله ﴿هَلَاكَ عَنِّي سُلَيْمِيَّةٌ﴾ (١٧٢)... ويجوز أن يكون مهـما أصلها (ماما) كررت (ما) الاستفهامية للتأكيد اللفظي فقلبت الألف الأولى هاءً كما قلبت ألف الشرطية في قولهم (مهـما) وهي عند الأكثرين أصلها (ماما) وليس ذلك بقياس وإنما هو حمل

لفظ العربي على ما يحتمله مما هو من جنس كلامهم وليس من القياس
المختلف فيه في شيء، ويجوز أن تكون (ما) الأولى قدر الوقف عليها فقلبت
ألفها هاءً ثم أجري الوصل مجرى الوقف، والوجه الأول أوجه
وأوضح)) (١٧٣).

ويؤكد أبو حيان ضعف الاستدلال بالببيت فيقول: ((ولا دليل فيه، لاحتمال
أن تكون (مه) بمعنى اكفف، و(ما) هي الاستفهامية)) (١٧٤)، وبمثل ما قال
أبو حيان قال ابن هشام (١٧٥).

ومن قبل ذلك أشار ابن عصفور إلى ضعف قول الخليل حين قال: ((ومن
قال إن (مه) مركبة من (ما) ثم قلب الألف هاء هروباً من اجتماع المثليين
نحو قولهم في حيحيت: جاحيت، فممكناً إلا أنه يضعف ذلك لكونه لم يُنطق
بهذا الأصل في موضع)) (١٧٦).

وفي ردّ بعض ما استدللّ به الخليل يقول الدكتور رياض الخوام: ((أما
ما أورده الخليل وتبعه فيه النحويون من كراهتهم لتوالي مثليين، وأنّ ذلك كان
علة لقلب ألف (ما) الأولى هاءً، فإنه - فيما أحسب - لا يقوم دليلاً قوياً للخليل
هنا، وإن كانت هذه النظائر مطردة بوجه عام في تعليلاتهم الصرفية فهي -
فيما أظن - قد تقاصرت على أن تكون علة في هذا الموضع، وذلك لأنهم قد
قالوا إنّ (ما) الثانية زيدت على الأولى توكيداً، وقد وجدناهم في باب التوكيد
اللفظي قد أجازوا توكيد الحرف بمثله فقالوا: لالا (١٧٧) فلم يقلبوا ألف (لا) هاءً،
ولم يدّعوا بأنّ الألف حاجز غير حصين بين اللامين، في حين أنّ التشابه
الصوتي قائم بين (ما) و(لا) والغاية من النظيرين هو التوكيد، فلو كان
استقباح توالي مثليين مطرداً في كلّ موضع لكان في هذا الموضع مستقيماً،
وكان يجب أن يقال (لهلا) كما قيل (مه) بقلب ألف (لا) الأولى هاءً كما

قُلبت ألف (ما) فلما لم يُقل ذلك كله، دلّ ذلك على أنّ هذه القاعدة قد تقاصرت
عن الاطراد في هذا الموضوع)) . (١٧٨)

وبهذا ظهر ضعف الأدلة التي استُدلّ بها لمذهب الخليل — رحمه الله —
وأما قول الدكتور هادي نهر: ((والذي نراه أنّ أصوب الآراء فيها هو قول
الخليل لاتفاقه مع الدراسات اللغوية المقارنة بين اللغات السامية)) (١٧٩) فهو
يشيرُ إلى ما ذكره (برجستراسر) حيث يقول: ((وقد تُضاعف (ما) لتأدية معنى
الإبهام والتكثير، فتصير (مهـما) بدل (ماما) وتلحق (ما) بغيرها أيضًا مثل (أَيما)
و(متى ما) و(كيف ما) و(أين ما) و(حيث ما) أصل الكلّ أسماء أو ظروف
استفهامية تُستعمل كالموصولة وتعمل غالبًا عمل حروف الشرط وكلّ هذا
يكاد يكون خاصًا بالعربية وإن وُجد القليل المشاكل له في غيرها
أيضًا)) . (١٨٠)

وليس في هذا النصّ حجة للدكتور نهر؛ لأنّ (برجستراسر) صدر كلامه
بقوله (وقد) الدالة على التقليل، وأكد ذلك بقوله (وكلّ هذا يكاد يكون خاصًا
بالعربية) فأين المقارنة إذن؟ على أنّه لو قُدّر أنّ بعض اللغات السامية
استخدمت التركيب فإنّ هذا قد يكون خاصًا بها، نعم لو قيل إنّ جميع اللغات
السامية استخدمت التركيب ولم يبقَ إلا العربية فيمكن حمل هذا القول المحتمل
على ما ثبت في نظائرها من شقيقاتها، والله تعالى أعلم .

المذهب الثاني من مذاهب القائلين بالتركيب، هو ما أشار إليه سيبويه —
بعد أن ذكر قول الخليل — حيث قال: ((وقد يجوز أن يكون (مهـ) كـ (إذ) ضمّ
إليها ما)) ١.هـ (١٨١) ونصّ سيبويه هذا موجز ومبهم؛ ولذلك اختلفت أقوال
العلماء والباحثين حوله، فقال أبو عليّ الشلوّبين: ((والثاني أنّها (مهـ) التي بمعنى
اكفف ضمّت إليها (ما) وتركبا فصارا كلمةً واحدةً وحدث فيهما بالتركيب معنى
لم يكن، وهو معنى الشرط ولهذا نظائر كثيرة فإذا كثرت نظائر هذا القول

كان أولى من قول الخليل إنها (ما) الشرطية أبدلت ألفها هاء لقلة الدعوى فيه، أو كانت مساوية لقول الخليل بسبب ما فيها من قلة الدعوى، وما في كلام الخليل من أن (ما) الشرطية أقرب إلى الشرط من (مه) بل ينبغي أن يكون هذا الوجه الآخر أجود من الأول، فلما استوى الوجهان وكان هذا أجود ذكر سيبويه هذا الوجه على وجه أنه أجود، وأعلى وجه أنه جاز كجواز مذهب الخليل لأعلى أنه المختار عنده، ولعل سيبويه لم يقل: إنها مركبة من (مه) و(ما) وهو يعني من (مه) التي بمعنى اكفف، ولكن من (مه) أخرى غير (مه) التي بمعنى اكفف كـ(إذ) التي في قولك: (إنما) التي هي غير (إذ) الظرفية على مذهبه، فيكون مذهبه بذلك أقل دعوى مما تقدم وأجود وأرى أن هذا هو الذي ذهب إليه؛ لأنه مثلها بها)) . (١٨٢)

وقال ابن المنير: ((ومعنى تشبيهه سيبويه لها بـ(إنما) أن الجزاء بجملة الكلمة لابلجزء الأول منها خاصة، وإلا لكان عين مذهب الخليل، والذي يحقق ذلك أن سيبويه قال أول هذا الباب، وأما (حيث) و(إذ) فلا يجازى بهما حتى يضم إليهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما) و(كأنما) وليست (ما) فيهما بلغو... ويبقى وراء ذلك نظر في أن سيبويه هل أراد أن (ما) ضمت إلى (مه) التي هي الصوت أو إلى (ما) الجزائية، والظاهر من مراده أن انضمامها إلى الصوت؛ لأنها لو كانت منضمة إلى (ما) الجزائية لكانت مستقلة بإفادة الجزاء قبل انضمام (ما) إليها، ولا تكون مثل (إذ) و(حيث) ولا يكون تنظير سيبويه مطابقاً، وهذا الذي فهمه ابن طاهر وتبعه فيه تلميذه ابن خروف، وعزا ابن خروف هذا المذهب إلى سيبويه، ورد قول ابن بابشاذ أن هذا المذهب للخليل خاصة وقد تواطأ ابن بابشاذ والزمخشري على نفي هذا المذهب عن سيبويه وإعزائه إلى غيره)) (١٨٣).

وهذان النّصان لم يوضّحا حقيقة (مه) عند سيبويه على الرغم من كونهما مزيلين لاحتمال أن يكونَ هذا قولاً آخر للخليل كما قد ذهب إلى ذلك الدكتور رشيد بن حويل الذي يرى أن سيبويه مجرد ناقل لمذهبي الخليل (١٨٤)، ويرى غيره أن هذا الذي قاله سيبويه لا يعدّ مخالفاً لمذهب الخليل وإنما هو توسيعٌ للقاعدة النحوية بتجويز وجه آخر بدليل قوله (وقد يجوز) ومعروف أن (قد) مع الفعل المضارع تفيد التقليل من وقوع الحدث وهذا يعني أن القياس عند سيبويه ما قدمه الخليل، ولكنه افترض وجهاً آخر قد لا يقوى عنده، وليس ما افترضه هو مذهبه الحقيقي في تأصيل (مه) (١٨٥)

وعلى أية حال فقد نُسب إلى الأخفش، والزجاج، والبغداديين القولُ بتركيب (مه) من (مه) بمعنى: اكف، و(ما) الشرطيّة (١٨٦) ونسبه ابن مالك إلى الكوفيين (١٨٧) وإن كان المنسوب إلى الفراء غير واضح في الدلالة على ذلك كما ذكر التبريزي الذي قال: ((وقال الفراء كان في (مه) (ما) فحذفت العرب الألف منها وجعلت الهاء خلفاً منها ثم وصلت بـ(ما) فدلّت على المعنى وصارت هي كأنها صلة لـ(ما)) (١٨٨)

أما الزجاج فكلامه في معاني القرآن لا يدلُّ على أنه يذهب إلى هذا القول بل ظاهرُ كلامه ترجيح قول الخليل، وهذا نصّه الذي قال فيه: ((زعم بعضُ النحويين أن أصل (مه) (ما): ماما تأتتا به، ولكن أُبدل من الألف الأولى الهاء ليختلف اللفظ فـ(ما) الأولى هي (ما) الجزاء و(ما) الثانية هي التي تُراد تأكيداً للجزاء، ودليل النحويين على ذلك أنه ليس شيءٌ من حروف الجزاء إلا و(ما) تُزاد فيه قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا تَتَّقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِدَ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَدْكُرُونَ ﴾ (١٨٩) كقولك: إن تتقهم في الحرب فشردهم، وقوله ﴿ وَإِنَّمَا تَعْرِضَنَّهُمْ ﴾ (١٩٠) أيضاً وهذا في كتاب الله كثير، وقالوا جائزٌ أن تكون (مه) بمعنى الكف، كما تقول (مه) أي: اكف، وتكون (ما) الثانية للشرط والجزاء، كأنهم قالوا

— والله أعلم — اكفف ماتأتينا به من آية، والتفسير الأول هو الكلام، وعليه استعمال النَّاسِ، وهذا ليس فيما فيه من التفسير شيء؛ لأنه يُخِلُّ اختلافُ هذين التفسيرين بمعنى الكلام)) ١.هـ — ٠ (١٩١)

قال الدكتور شعبان صلاح بعد أن نقل نصّ الزجاج السابق: ((والنصُّ ناطقٌ بأنّ الزجاج مجرد حاكٍ للرأي فضلاً عن تجاوزه وتفضيل الرأي الأول عليه، ومن ثمّ تكون نسبة هذا الرأي للزجاج غير معتمدة على أساسٍ من أقواله)) ١.هـ — ٠ (١٩٢)

ومهما يكن قائل هذا القول فقد استدلّ له بما حكاه الكوفيون عن العرب أنّ من أدوات الشرط (مهمن) بمعنى (من) كما قال الشاعر (١٩٣):

أماوي مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناسِ ماويّ يندم (١٩٤)

ووجه الدلالة أنّه كما ضُمّت (مه) إلى (من) في هذا البيت، فإنّه يصحّ أن تُضمّ (مه) إلى (ما) (١٩٥) لكن قال قطرب — عن (مهمن) —: ((لم يُحمل الجزم بها عن فصيح)) (١٩٦)، وقال السمين الحلبيّ — عن البيت —: ((وهذا ليس بشيء بل (مه) على بابها من كونها من انكفف ثمّ قال: من يستمع)) (١٩٧) وذكر السمين قولين غير الأقوال السابقة في (مهما) الواردة في قول الله

تعالى ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ (١٩٨):

أمّا أحدهما — ونسبه إلى بعضهم وعزاه إلى الكسائي —: أنّه لا تركيب فيها هنا بل كأنهم قالوا له: مه، ثمّ قالوا: ما تأتتا به، قال: ((وهذا ليس بشيء؛ لأنّ ذلك قد يأتي في موضع لازجر فيه، ولأنّ كتابتها متصلة ينفي كون كلّ منهما كلمة مستقلة)) ٠

الثاني: — ونسبه إلى قوم — أنّها مركبة من (مه) بمعنى اكفف، و(من) الشرطية بدليل البيت السابق (١٩٩) ٠

وبعد فالذي يظهر لي — والله أعلم — أن قول من قال: إن (مهما) كلها بسيطة أقرب إلى الصواب لما يأتي:

١ — أن البساطة هي الأصل ولا يُنتقل عنها إلا بدليل صريح صحيح، وليس ثم شيء من ذلك .

٢ — اضطراب أقوال القائلين بالتركيب في أصل (مهما) كما مرّ، مما يدلّ على أن ما ذكروه اجتهاد وتخمين ليس له ما يسنده من نصوص اللغة .

* المبحث الخامس: الخلاف في بساطة (إنما الجازمة) وتركيبها .

ذكر العكبري أنها عند سيبويه مُركبة، وعند غيره ليست مركبة فقال: ((أصل (إنما) عند سيبويه (إن) الزمانية رُكبت معها (ما) فنقلتها عن الاسمية فهما حرف... وقال غيره ليست مركبة)) (٢٠٠) لكن الرضي ذكر عكس ذلك فقال: ((وأما (إنما) فهو عند سيبويه حرف كـ (إن) ولعله نظر إلى أن لفظة (ما) تدخل على (إذا) مع أن فيه معنى الشرط، وهي للمستقبل وإن دخلت على الماضي كـ (إن) ولا تصيرُ جازمة معها فكيف بـ (إذا) الخالية من معنى الشرط الموضوع للماضي فـ (إنما) عنده غير مركبة)) (٢٠١) .

أما ابن مالك فذكر أنها مركبة عند سيبويه وغيره فقال: ((ومذهب سيبويه إن (إن) رُكبت مع (ما) ففارقتها الاسمية وصارت حرف شرط مثل (إن) ومذهب المبرد وابن السراج وأبي علي ومن تابعهم أن اسميتها باقية مع التركيب)) (٢٠٢) .

وظاهر نصّ سيبويه أنها مركبة — كما ذكر العكبري وابن مالك — فقد قال: ((لا يكونُ الجزاءُ في (حيث) ولا في (إن) حتى يُضمَّ إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إن) مع (ما) بمنزلة إنَّما، وكأنَّما وليست (ما) بلغو ولكن كل واحدةٍ منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد)) (٢٠٣) .

ولم أجد في كتب النحو المختلفة مستندًا لقول الرّضي: إنّها عند سيّويه
غير مركبة، كما لم أجد مستندًا لقول العكبريّ في قوله: إنّها عند غير سيّويه
ليست مركبة، وقد سبق أنّ ابن مالك ذكر أنّها مركبة عند الجميع، هذا والله
تعالى أعلم .

الخاتمة

الحمد لله الذي تتمّ به الصالحات، وبعد التطواف مع الأدوات العاملة
المختلف في بساطتها وتركيبها ظهرت لي النتائج الآتية:

١ - أن الخلاف في بساطة الأدوات وتركيبها بصفة عامة شغل حيزًا كبيرًا
في كتب النحو العربي رغم أن جدواه على الدرس النحوي ليست ذات
بال - من وجهة نظري - فكونُ الأداة ناصبة أو جازمة، أو غير عاملة
لا يغيّر في ذلك كونها بسيطة أو مركبة، وإنما العبرة بالسماع عن
العرب.

٢ - أن البساطة هي الأصل الذي اتكأ عليه بعض النحويين لعدم الخروج
بالأداة عن هذا الأصل إلى التركيب حتى يدلّ دليلٌ من اللغة على مخالفة
الأصل، وقد ظهر لي استحسان هذا الرأي فسلكته في الترجيح بين
الأقوال.

٣ - أن من الأسباب التي تؤدي إلى الخلاف في بعض المسائل النحوية
الاختلاف في فهم نصوص قدماء النحويين كالخليل، وسيبويه، والفرّاء.

٤ - أن هناك أقوالاً تُنسب إلى بعض النحويين، ويظهر في كتبهم ما يخالفها.

حواشي البحث

- ١ - الصحاح (أدا) ٦ / ٢٢٦٥ .
- ٢ - لسان العرب (أدا) ١٤ / ٢٥، وانظر تاج العروس (أدو) ٣٧ / ٥٢ .
- ٣ - المعجم الوسيط (أد) ١٠ / ١ .
- ٤ - انظر الأدوات النحوية في كتب التفسير / ٣٧ .
- ٥ - دراسات في الأدوات النحوية / ٢٤ - ٢٥ .
- ٦ - انظر الجنى الداني / ٢٧ .
- ٧ - انظر رصف المباني / ١٠٠ .
- ٨ - انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ١٩ - ٢٠ .
- ٩ - البيت لعبد الله بن عَمّة كما في المفضليات / ٣٨٣، والأصمعيات / ٢٢٨، والكتاب
١٤ / ٣ مع اختلاف يسير في الرواية .
- ١٠ - انظر رصف المباني / ١٥٢ .
- ١١ - القاموس (ركب) ٧٦ / ١ .
- ١٢ - المعجم الوسيط (ركب) ٣٨١ / ١ .
- ١٣ - المصدر السابق .
- ١٤ - شرح الحدود النحوية للفاكهي / ٢٥١ .
- ١٥ - انظر رصف المباني / ٩٩، ٣٥٥ - ٣٥٦ .
- ١٦ - انظر المعجم الوسيط (بسط) ١ / ٥٨ .
- ١٧ - انظر التبيين / ٤٢٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٠٦ .
- ١٨ - انظر شرح الحدود النحوية / ٢٥٧ - ٢٥٨ .
- ١٩ - انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٩٢، وجواهر الأدب للإربلي / ٥٢٨، والتذييل
والتكميل لأبي حيان ٥ / ١٠، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي / ٦١٧، وهمع
الهوامع ٢ / ١٥٠ .
- ٢٠ - معاني القرآن ١ / ٤٦٥ .
- ٢١ - انظر الإتصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٠٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٠٦،
شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٩٢، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي / ٥٢٨ .
- ٢٢ - نتائج الفكر / ٢٥٥ .
- ٢٣ - انظر التذييل والتكميل ٥ / ١١، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٠ .

- ٢٤ - البيت منسوب للنجاشي في الكتاب ١ / ٢٧، والمعاني الكبير لابن قتيبة ١ / ٢٠٧ .
- ٢٥ - انظر كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٨٣ / ١، والتذييل والتكميل ٥ / ١٠ .
- ١١ . وهمع الهوامع ٢ / ١٥٠ .
- ٢٦ - هكذا ذكره الفراء بهذه الرواية في معاني القرآن ١ / ٤٦٥، وهو في شرح شواهد المغني برواية (ولكنني من حبها لعميد) وفيه ((قال الأمة: هذا الشطر لا يعرف له قائل، ولا تنمة ولا نظير، وإنما أنشده الكوفيون)) شرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٦٠٥ .
- ٢٧ - انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٥ - ٤٦٦ . وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٧٩ .
- ٢٨ - انظر الإنصاف ١ / ٢١٣ - ٢١٤ .
- ٢٩ - انظر الإنصاف ١ / ٢١٤ .
- ٣٠ - انظر الإنصاف ١ / ٢١٧ .
- ٣١ - لم اهد إلى قائله - انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٦، وخزانة الأدب ١٠ / ٣٤٠ .
- ٣٢ - لم اهد إلى قائله وهو مذكور في معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٦، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٠٩ .
- ٣٣ - المؤمنون: ٩٣ .
- ٣٤ - انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٦، والإنصاف ١ / ٢٠٩ - ٢١٣ .
- ٣٥ - هي قراءة شاذة، نسبتها أبوحيان لابن السوار الغنوي - انظر البحر المحيط ١ / ٤١ .
- ٣٦ - البيت منسوب لطفي الغنوي في ديوانه ١٠٢ / ١، وفي نفس الديوان يروي لمضرس بن ربيعي، وهو بلا نسبة في المحتسب ١ / ٤٠ .
- ٣٧ - انظر الإنصاف ١ / ٢١٤ - ٢١٦ .
- ٣٨ - انظر الإنصاف ١ / ٢١ .
- ٣٩ - انظر التبيين ٤٢٣ / ٤٢٣ .
- ٤٠ - انظر التبيين ٣٥٧ / ٣٥٧ .
- ٤١ - انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨٠ .
- ٤٢ - بدائع الفوائد ١ / ٣٤٧ .
- ٤٣ - انظر شرح ألفية ابن معط ٢ / ٩١٠، والجنى الداني ٥٧٩ / ٥٧٩، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٣ .
- ٤٤ - انظر الأصول ٢ / ٢٢٠ .
- ٤٥ - انظر الإنصاف ١ / ٢٢٤، والتبيين ٣٦١ / ٣٦١، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٩٠٩ والتذييل والتكميل ٥ / ١٧٧ .
- ٤٦ - الجنى الداني ٥٧٩ / ٥٧٩ .

- ٤٧ - همع الهوامع ٢ / ١٥٣ .
- ٤٨ - شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨٨ .
- ٤٩ - انظر الإتصاف ١ / ٢١٨ .
- ٥٠ - الجنى الداني / ٥٧٩ .
- ٥١ - الكتاب ٣ / ٣٣٢ .
- ٥٢ - المتنضب ٣ / ٧٣ .
- ٥٣ - انظر كتاب اللامات للزجاجي / ١٤٦ .
- ٥٤ - انظر شرح الجمل ١ / ٤٤٧ ،
- ٥٥ - انظر رصف المباني / ٣٢٢ .
- ٥٦ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٧ .
- ٥٧ - البيت منسوب للعجير السلولي كما في الإتصاف ١ / ٢٢٠ .
- ٥٨ - انظر الإتصاف ١ / ٢١٩ - ٢٢٣ .
- ٥٩ - انظر المصدر السابق ١ / ٢٢٣ - ٢٢٤ .
- ٦٠ - انظر التبيين / ٣٥٩ .
- ٦١ - انظر المصدر السابق / ٣٦٠ .
- ٦٢ - انظر الإتصاف ١ / ٢٢٤ .
- ٦٣ - التخدير ٤ / ٧٤ .
- ٦٤ - انظر الإتصاف ١ / ٢٢٦ ، ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج ١ / ١٧٢ .
- ٦٥ - التبيين / ٣٦٠ .
- ٦٦ - المصدر السابق / ٣٦٠ .
- ٦٧ - انظر المصدر السابق / ٣٦١ ، ومسائل الخلاف في كتاب الأصول / ١٧٣ .
- ٦٨ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٩ التذييل والتكميل ٥ / ١٢ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٢٣٨ . وهمع الهوامع ٢ / ١٥٢ .
- ٦٩ - الكتاب ٣ / ١٥١ . وانظر ٣ / ٣٣٢ .
- ٧٠ - الخصائص ١ / ٣١٧ ، وانظر سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٤ .
- ٧١ - الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإفصاح ٣ / ٨٤٠ - ٨٤١ ، وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٧٦٢ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ١ / ٢٢٧ .
- ٧٢ - شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٩ .

- ٧٣ - انظر رصف المباني في شرح حروف المعاني / ٢٨٤، وجواهر الأدب / ٤٨٧ .
- ٧٤ - الجنى الداني / ٥٧٠ .
- ٧٥ - انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٩٧، و رصف المباني / ٢٨٤ - ٢٨٥، والتذييل والتكميل ٥ / ١٢ .
- ٧٦ - انظر معني اللبيب / ٢٥٢ - ٢٥٣ .
- ٧٧ - انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ١٩٧، و رصف المباني / ٢٨٤ - ٢٨٥، والتذييل والتكميل ٥ / ١٢ .
- ٧٨ - انظر الإيضاح ٢ / ١٩٧، و رصف المباني / ٢٨٥ .
- ٧٩ - انظر الإيضاح ٢ / ١٩٧ و رصف المباني / ٢٨٥ .
- ٨٠ - انظر رصف المباني / ٢٨٥ .
- ٨١ - انظر معني اللبيب / ٢٥٢ .
- ٨٢ - انظر المصدر السابق / ٢٥٢ .
- ٨٣ - انظر الكتاب ٣ / ٥، والمسائل المنثورة لأبي علي الفارسي / ١٣٩، و سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٥ .
- ٨٤ - التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي ٢ / ١٢٦ .
- ٨٥ - انظر كتاب العين / ٨٨٦، و الكتاب ٣ / ٥ .
- ٨٦ - انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٦١، و ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٤٣ .
- ٨٧ - انظر (في النحو العربي نقد وتوجيه) ص ٢٥٦ - ٢٥٧، ونحو الخليل من خلال الكتاب / ٢٥٢ - ٢٥٣ .
- ٨٨ - انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٨٣، و الكشاف ١ / ١٠٢ .
- ٨٩ - انظر الكتاب ٣ / ٥، و المقتضب ٢ / ٨، و الأصول لابن السراج ٢ / ١٤٧، و النكت للأعلم الشنتمري ١ / ٦٩٢، و التخمير ٤ / ٩٠ .
- ٩٠ - انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٨٠ - ٨١، و الكشاف ١ / ١٠٢ .
- ٩١ - شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١١٢، و انظر مع الهوامع للسيوطي ٤ / ٩٣ .
- ٩٢ - اختلف في قائله كما اختلف في روايته - انظر خزنة الأدب ٨ / ٤٤٢ - ٤٤٥ .
- ٩٣ - انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٦ - ٣٧ .
- ٩٤ - يوسف: ٩٦ .
- ٩٥ - انظر خزنة الأدب ٨ / ٤٤١ - ٤٤٢ .
- ٩٦ - شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٤٧٣ - ٤٧٤ .

- ٩٧- نحو الخليل من خلال الكتاب / ٢٥٢ .
- ٩٨- التطور النحوي / ١٦٩ .
- ٩٩- الكتاب ٣ / ٥ .
- ١٠٠- انظر المسائل المنثورة / ١٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك / ٤ / ١٥ .
- ١٠١- انظر رصف المباني / ٣٥٦ .
- ١٠٢- الحجر: ٧ .
- ١٠٣- المنافقون: ١٠ .
- ١٠٤- انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي / ١ / ٨١، والمقتصد / ٢ / ١٠٥٠-١٠٥١، وأسرار العربية / ٣٢٩ .
- ١٠٥- انظر أسرار العربية / ٣٢٩ - ٣٣٠ .
- ١٠٦- انظر رصف المباني / ٣٥٦ .
- ١٠٧- انظر التصريح على التوضيح / ٢ / ٢٣٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني / ٣ / ٢٧٨ .
- ١٠٨- انظر مع الهوامع / ٤ / ٩٤ -
- ١٠٩- العلق: ١٥ .
- ١١٠- انظر رصف المباني / ٣٥٥ .
- ١١١- انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي / ١ / ٨٣، والجنى الداني / ٢٧٢ .
- ١١٢- شرح المفصل / ٧ / ١٦ .
- ١١٣- رصف المباني / ٣٥٦-٣٥٧ .
- ١١٤- المصدر السابق / ٣٥٧ .
- ١١٥- شرح التسهيل لابن مالك / ٤ / ١٥ .
- ١١٦- الإيضاح في شرح المفصل / ٢ / ٢١٨ .
- ١١٧- انظر شرح التسهيل لابن مالك / ٤ / ١٥ .
- ١١٨- انظر شرح المفصل لابن يعيش / ٨ / ١١٢، ولسان العرب (سيد) / ٣ / ٢٣٢ .
- ١١٩- انظر شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس / ١ / ٣٤١، وارتشاف الضرب / ٤ / ١٦٥٠ .
- ١٢٠- رصف المباني / ١٥٧ .
- ١٢١- انظر كتاب سيبويه / ٣ / ١٦، والمقتضب / ٢ / ٧ .
- ١٢٢- الكتاب ٣ / ١٦ .
- ١٢٣- شرح كتاب سيبويه / ١ / ٨٤ .

- ١٢٤ - شرح التسهيل /٤ / ٢٠ .
- ١٢٥ - انظر رصف المباني /١٥٧ / .
- ١٢٦ - انظر ارتشاف الضرب /٤ / ١٦٥٠، وهمع الهوامع /٤ / ١٠٤ .
- ١٢٧ - انظر (نحو الخليل من خلال الكتاب) ص ٢٥٥ .
- ١٢٨ - انظر شرح ألفية ابن معط /١ / ٣٤١، وارتشاف الضرب /٤ / ١٦٥٠، وهمع الهوامع /٤ / ١٠٣ .
- ١٢٩ - انظر رصف المباني / ١٥٧ .
- ١٣٠ - انظر جواهر الأدب /٣١٦ / .
- ١٣١ - العين (لم) ص ٨٨٣ .
- ١٣٢ - في النحو العربي نقد وتوجيه / ٢٥٤ .
- ١٣٣ - انظر ص ٢٠ .
- ١٣٤ - في النحو العربي نقد وتوجيه / ٢٥٥ .
- ١٣٥ - جواهر الأدب /٣٠٩ - ٣١٠ .
- ١٣٦ - البقرة: ٢٨٦ .
- ١٣٧ - ارتشاف الضرب /٤ / ١٨٥٧ - ١٨٥٨ .
- ١٣٨ - انظر الجنى الداني /٣٠٠ /، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك /٣ / ١٢٦٧، ومغني اللبيب /٣٢٧ /، وهمع الهوامع /٤ / ٣١٠، وشرح الأشموني /٤ / ٣ مع حاشية الصبان .
- ١٣٩ - نتائج الفكر / ١٣١ .
- ١٤٠ - انظر ارتشاف الضرب /٤ / ١٦٥٠، وهمع الهوامع /٤ / ١٠٤ .
- ١٤١ - انظر كاب سيبويه ث / ٢٢٣، والأصول لابن السراج /٢ / ١٥٧، والبغداديات /٣١٥ /، والمحتسب /٢ / ٣١٢، واللباب للعكبري /٢ / ٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش /٨ / ١١٠، والبسيط لابن أبي الربيع /١ / ٢٣٧، وارتشاف الضرب /٤ / ١٨٥٨ .
- ١٤٢ - الكتاب /٤ / ٢٢٣ .
- ١٤٣ - آل عمران: ١٤٢ .
- ١٤٤ - الإيضاح العضدي / ٣٢٨ .
- ١٤٥ - انظر ارتشاف الضرب /٤ / ١٨٥٩، والجنى الداني /٢ / ٣١٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك /٣ / ١٢٧٤، والمساعد على تسهيل الفوائد /٣ / ١٢٧، والدرّ المصون /٢ / ٣٨١، وهمع الهوامع /٣ / ٣١٣، والتصريح /٢ / ٢٤٧، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان /٤ / ٨ .

- ١٤٦- نتائج الفكر / ١٢٧ - ١٢٨ .
- ١٤٧- قائله أخوال أحيحة بن الجلاح - انظر تاج العروس (ثم) ٣١ / ٣٠ .
- ١٤٨- نتائج الفكر / ١٢٤ - ١٢٥ .
- ١٤٩- انظر التذييل والتكميل / ١ / ٥٠، وارتشاف الضرب / ٥ / ٢٣٦٣، وشرح الحدود النحوية / ٢٧١ .
- ١٥٠- انظر الممتع في التصريف لابن عصفور / ١ / ٣٥ .
- ١٥١- انظر اللباب في علل البناء والإعراب / ٢ / ٥٣، وشرح الكافية للرضي / ٤ / ٩١، وارتشاف الضرب / ٤ / ١٨٦٣ والمساعد / ٣ / ١٣٧ .
- ١٥٢- انظر شرح الجمل / ٢ / ١٩٦، وارتشاف الضرب / ٤ / ١٨٦٣، ومغني اللبيب / ٤٣٦ .
- ١٥٣- انظر شرح المفصل لابن يعيش / ٧ / ٤٣ .
- ١٥٤- انظر ارتشاف الضرب / ٤ / ١٨٦٣، وهمع الهوامع / ٤ / ٣١٩ .
- ١٥٥- انظر همع الهوامع / ٦ / ٣٣٨ .
- ١٥٦- المصدر السابق / ٦ / ٣٣٩، وانظر (مهما في الدرس النحوي) ص ١٤-١٥ .
- ١٥٧- الأنفال: ٥٧ .
- ١٥٨- كتاب العين / ٩٢٧ .
- ١٥٩- انظر الكتاب / ٣ / ٥٩ - ٦٠، وانظر المقتضب / ٢ / ٤٨ .
- ١٦٠- النوادر في اللغة لأبي زيد / ٢٦٩ وانظر (مع) في الدرس النحوي / ٨ - ٩ .
- ١٦١- انظر أمالي ابن الشجري / ٢ / ٥٧١ .
- ١٦٢- شرح المفصل / ٧ / ٤٢ - ٤٣ .
- ١٦٣- شرح المقدمة الجزولية الكبير / ٢ / ٥٠٢ - ٥٠٣ .
- ١٦٤- البسيط / ١ / ٢٣٩ .
- ١٦٥- هكذا وردت في النسخة المطبوعة التي بين يدي، ولعله تحريف، لأنه لم يقل أحد أن الألف مهموس فيكون الصحيح لتجانسها، أي: لتلحق بها صفة الهمس وذلك بعد قلب الألف هاء، فيكون مراد الرضي أنهم أبدلوا ألف (ما) الأولى هاءً هروباً من المجهور إلى المهموس - انظر (مع) في الدرس النحوي ص ٩ هامش ٣ .
- ١٦٦- شرح الكافية / ٤ / ٩١ .
- ١٦٧- نسبه أبو زيد في النوادر / ٢٦٧ إلى عمرو بن ملقط .
- ١٦٨- البغداديات / ٣١٣ - ٣١٤ .
- ١٦٩- الكشاف / ٢ / ١٤٦ .

- ١٧٠- انظر شرح المفصل ٧ / ٤٣، وشرح الكافية للرضي ٩١ / ٤ .
- ١٧١- الانتصاف على الكشاف لابن المنير مطبوع بحاشية الكشاف ٢ / ١٤٦ .
- ١٧٢ - الحاقّة: ٢٩ .
- ١٧٣- أمالي ابن الحاجب ٣ / ١٣٥ - ١٣٦ .
- ١٧٤ - ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٦٤ .
- ١٧٥ - انظر مغني اللبيب / ٤٣٧ .
- ١٧٦- شرح الجمل ٢ / ١٦٩ .
- ١٧٧- انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٨٥ .
- ١٧٨- مهما في درس النحوي / ١٢، وانظر هامش (٣) في الصفحة نفسها .
- ١٧٩ - نحو الخليل من خلال الكتاب ص ٢٦٩ .
- ١٨٠- التطور النحوي للغة / ١٨٤، وانظر (نحو الخليل من خلال الكتاب) ص ٢٧٠ .
- ١٨١- الكتاب ٣ / ٦٠ .
- ١٨٢- شرح المقدمة الجزئية الكبير ٢ / ٥٠٣ - ٥٠٤ .
- ١٨٣- الانتصاف من الكشاف لابن المنير ٢ / ١٤٥ .
- ١٨٤- انظر (المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه) ٢ / ٥١٢، ٥١٣ .
- ١٨٥- انظر (كتاب سيبويه في الدراسات النحوية الحديثة في العراق) رسالة دكتوراه تقدمت بها الباحثة غادة غازي عبد المجيد ص ١٥٩ مصورتي .
- ١٨٦- انظر شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١ / ٣٢٢، وشرح الكافية للرضي ٩١ / ٤، وارتشاف الضرب ٤ / ١٨٦٣ .
- ١٨٧- انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢١ .
- ١٨٨- شرح القصائد العشر / ٣٥ .
- ١٨٩- الأنفال: ٥٧ .
- ١٩٠- الإسراء: ٢٨ .
- ١٩١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٦٩ .
- ١٩٢- (من آراء الزجاج النحوية في معاني القرآن وإعرابه) ص ١٤٢ .
- ١٩٣- هو بغير نسبة في خزانة الأدب ٩ / ١٦، وأشار إلى أنه شبيهه بشعر حاتم لكن ذكر أنه لم يقف عليه - انظر ٩ / ١٧ .

- ١٩٤- انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤٣، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٩٢، وخزانة الأدب
١٦ / ٩ - ١٧ .
- ١٩٥- انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤٣ .
- ١٩٦- الجنى الداني / ٦١٣ .
- ١٩٧- الدرّ المصون ٥ / ٤٣١ .
- ١٩٨- الأعراف: ١٣٢ .
- ١٩٩- انظر الدرّ المصون ٥ / ٤٣١ - ٤٣٢ .
- ٢٠٠- اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٥٥ .
- ٢٠١- شرح الكافية للرضي ٤ / ٩٤ .
- ٢٠٢- شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٢ .
- ٢٠٣- الكتاب ٣ / ٥٧ .

قائمة المصادر والمراجع

- الأدوات النحوية في كتب التفسير، تأليف الدكتور محمود أحمد الصغير دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ تحقيق ودراسة الدكتور / رجب عثمان محمد،مراجعة الدكتور/رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- أسرار العربية تأليف أبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ عني بتحقيقه محمد بهجت البيطار،مطبعة الزفي بدمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- الأصمعيات اختيار الأصمعي تأليف عبدالملك بن قريب الأصمعي المتوفى سنة ٢١٦ هـ - تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر و عبدالسلام محمد هارون - بيروت - الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ - تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي الحسيني العلوي المتوفى سنة ٥٤٢ هـ تحقيق ودراسة الدكتور / محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة .
- الأمالي النحوية " أمالي القرآن الكريم " لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، تحقيق هادي حسن حمودي - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الانتصاف على الكشاف لأحمد بن محمد بن منصور المعروف بابن المنير المتوفى سنة ٦٨٣ هـ، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الثالثة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد - دار الفكر - .
- الإيضاح العضدي تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ - تحقيق الدكتور/حسن شانلي فرهود - دار العلوم - الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

- الإيضاح في شرح المفصل تأليف أبي عمرو بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلى، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية .
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان المتوفى سنة ٧٥٤ هـ - دار الفكر - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- بدائع الفوائد تأليف ابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ تحقيق على محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع المتوفى سنة ٦٨٨ هـ تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م
- البغداديات = المسائل المشككة .
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد بن محمد بن محمد الملقب بمرتضى الحسيني الزبيدي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ، تحقيق علي هلالى، ومعه آخرون، التراث العربي، سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ، تحقيق ودراسة الدكتور / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ألفه أبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ - حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي - دار القلم / دمشق - الطبعة الأولى .
- التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩ م المستشرق الألماني (بجشتراسر) أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ، تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني تأليف الحسن بن قاسم المرادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ - تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوه والأستاذ / محمد نديم فاضل، - دار الآفاق الجديدة ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي المتوفى سنة ٧٤١هـ تحقيق الدكتور/ حامد أحمد نيل - مكتبة النهضة المصرية - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- حاشية الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦هـ على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار الفكر - .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف عبدالقادر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣، تحقيق عبدالسلام محمد هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ - الطبعة الثانية.
- الخصائص لأبي الفتح بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ - تحقيق محمد علي النجار - دار الكتاب العربي - بيروت.
- دراسات في الأدوات النحوية تأليف الدكتور مصطفى النّماس ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي المتوفى سنة ٧٥٦هـ تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٦م .
- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٦٨م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني تأليف أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢هـ، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سرّ صناعة الإعراب تأليف أبي الفتح بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- شرح ألفية ابن معط لابن القواس المتوفى سنة ٦٩٦هـ، تحقيق ودراسة الدكتور/ علي موسى الشوملي - مكتبة الخريجي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- شرح التسهيل لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ - تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥هـ - علي ألفية ابن مالك لأبي محمد بن هشام الأنصارى، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ (يس) العلمي دار الفكر للطباعة والنشر .
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ - تحقيق الدكتور /صاحب أبو جناح - المكتبة الفيصلية .
- شرح الحدود النحوية للفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢هـ - دراسة وتحقيق الدكتور / صالح بن حسين العايد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- شرح القوائد العشر للتبريزي المتوفى سنة ٥٠٢هـ، ضبطه وصححه الأستاذ/ عبدالسلام الحوفي - دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ - تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي - دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير تأليف صدر الأفاضل الخوارزمي المتوفى سنة ٦١٧هـ، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ - عالم الكتب - بيروت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين المتوفى سنة ٦٥٤هـ، درسه وحققه الدكتور/ تركي بن سهو العتيبي - مكتبة الرشد - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح شواهد المغني تأليف جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ - تصحيح وتعليق الشيخ/ محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ج ١، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور / رمضان عبد التواب، والدكتور محمود فهمي حجازي، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٣ هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه تأليف الدكتور مهدي المخزومي - دار الرائد العربي - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع المتوفى سنة ٦٨٨ هـ تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ تحقيق / سعيد عبد الكريم سعودي .
- كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة ١٨٠ هـ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
- كتاب سيبويه في الدراسات النحوية الحديثة في العراق من ١٩٥٠ م - ٢٠٠٠ م، رسالة تقدمت بها غادة غازي عبد المجيد إلى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد، وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، بإشراف الأستاذة الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي، ربيع الأول ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- كتاب (العين) لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفى سنة ١٧٥ هـ طبعة جديدة فنية مصححة ومرتبطة وفقاً للترتيب الألفبائي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- كتاب اللامات لأبي القسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك - دار صادر مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

- كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة
الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري
المتوفى سنة ٥٣٨ هـ رتبته وضبطه مصطفى حسين أحمد - دار الريان للتراث -
القاهرة، - دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- كتاب النواذر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد،
دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، موسى الحواشي بطراز الشيخ نصر الهوريني، دار
الفكر - بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ تحقيق
غازي مختار طليمات، والدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر - بيروت،
ودمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بديي، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ
- ١٩٩٥ م .
- لسان العرب لابن منظور الافريقي المتوفى سنة ٧١١ هـ - دار صادر - بيروت،
الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح منها لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ،
تحقيق علي النجدي ناصف ومعه آخران - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -
القاهرة ١٣٨٦ هـ.
- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج توثيقاً ودراسة
تأليف الدكتور/ إبراهيم بن صالح الحنود، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ، دراسة
وتحقيق صلاح الدين السنكاوي - مطبعة العاني - بغداد، وزارة الأوقاف الشؤون
الدينية بالجمهورية العراقية.
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ، تحقيق مصطفى الحدري
- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه دراسة وتحليل ونقد، تأليف الدكتور رشيد بن حويل البيضاني الحربي، دار المجتمع للنشر والتوزيع . ١٤٢٤هـ .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ، تحقيق وتعليق الدكتور/محمد كامل بركات - دار الفكر - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج المتوفى سنة ٣١١هـ، شرح وتحقيق الدكتور/عبدالجليل عبده شلبي - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، حققه وعلق عليه الدكتور/مازن المبارك، وزميله راجعة سعيد الأفغاني - دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- المقتصد في شرح الإيضاح تأليف عبدالقادر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ، تحقيق الدكتور/كاظم بحر المرجان - منشورات وزارة الثقافة بالإعلام بالجمهورية العراقية - .
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة - عالم الكتب - بيروت .
- من آراء الزجاج النحوية قراءة في معاني القرآن وإعرابه تأليف الدكتور شعبان صلاح، دار الثقافة العربية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- مهما في درس النحوي تأليف الدكتور/رياض بن حسن الخوام الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع المتوفى سنة ٦٨٨هـ تحقيق الدكتور/علي ابن سلطان الحكمي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ تحقيق الدكتور /محمد إبراهيم البنا دار الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية .

- نحو الخليل من خلال الكتاب، تأليف الأستاذ الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلميّة للنشر والتوزيع، الأردن - عمّان .
- السنكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦ هـ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، الكويت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ - تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ومؤسسة الرسالة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .